



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: 64م.ت كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم القانونية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

# إستراتيجيات حماية البيئة من منظور دولي و وطني

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون الدولي العام حقوق الشعبة:  
من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):

بن عبو عفيف حيدرة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): يوسف محمد..... رئيسا  
الأستاذ(ة): بن عبو عفيف..... مشرفا مقرا  
الأستاذ(ة): درعي العربي..... مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

نوقشت يوم: 2019/07/03

# شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين إلى يوم يبعثون أما بعد:

عملا بقوله تعالى: { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ... } الآية

أشكر الله على ما أنعم به علينا من نعمه التي لا تحصى ولا تقدر ومنها توفيقه تعالى لإتمام هذا العمل فالله هو الغني ونحن الفقراء إليه.

أتقدم بالشكر الجزيل وخالص العرفان والتقدير للأستاذ المؤطر بن عبو عفيف، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة فجزاه الله عني خير الجزاء، كما أنوه بالمجهودات التي بذلها طاقم الأساتذة خلال هذه المرحلة الدراسية.

كما يسرني أن أوجه أسمى عبارات الشكر إلى والدي العزيزان فأنا لم ولن أوفيها حقهما شكرا. الشكر موصول أيضا إلى رئيسي المجلس الشعبي لبلدية بوقيرات السيدين: لطروش العجال و وولد الشارف محمد اللذان سهلا لي في دراستي.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى موظفي مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بصلامندر. وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

والله الموفق والمستعان.

# إهداء

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه ونصلي ونسلم على سيد الخلق رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. بدأنا خطوة بخطوة وبدا بيد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم و الله الحمد نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

\*إلى الوالدين الكريمين اللذين لم ولن يهنا في دعمي ودفعي إلى أبعد من هذا بسعيهما وشقائهما لأنعم بالراحة والهناء فلم يبخلا بشيء من أجل بلوغ قمة النجاح فهما من علماني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر،الينبوع الذي لا يمل العطاء فاللهم بارك لهما في عمرهما واختم بالصالحات أعمالهما وأرضهما عني إنك ولي ذلك والقادر عليه.

\*إلى أم البنات زوجتي الغالية التي طالما وقفت إلى جانبي فهي بحق قد وفرت لي الجو المناسب والدعم المعنوي والتحفيز لإتمام دراستي.

\*إلى بناتي العزيزات على قلبي هن مصابيح حياتي وقرّة عيني أكبرهن بسمة وأوسطهن هناء وأصغرهن شميسة.

\*إلى من حبهم يجري في عروقي ويهيج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي ، وإلى كل عائلة حيدة.

\*إلى أستاذي المتواضع وصديقي بن عبو عفيف الذي أخذ على عاتقه حمل التأطير رغم التزاماته.

\*إلى معلمي و أستاذتي الكرام من مرحلة الابتدائي إلى الوقت الراهن فقد علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى العبارات في العلم إلى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح .

\* إلى أصدقائي وزملائي في العمل.

# المقدمة

البيئة حيث يتبادر إلى أذهاننا منذ الوهلة الأولى أن هذا الاسم أو كيفما أطلق عليه فإن له علاقة مباشرة بوجودنا وسبب الاستمرارية على هذا الكوكب ، إذ تعد مشكلة البيئة ولعل المشكلة تكمن في كيفية حمايتها والمحافظة عليها وهذا عبر مراحل تطور المجتمعات البشرية ، خاصة إذا علمنا أن الآثار المترتبة على المساس والإخلال بالنظام البيئي لا تنحصر في مجال وإقليم معين بل تمتد إلى أبعد من ذلك ، ونتيجة لذلك أخذ هذا الموضوع بعدا دوليا بالنظر لخصوصية الموضوع وأهميته البالغة ، وهذا لأن أهمية البيئة تكمن في كونها ظاهرة متعددة ومتعدية بما فيها الاجتماعية و الإدارية ، غايتها استقرار الوسط البيئي الذي نعيش فيه ونتعايش معه .

فالحفاظ على البيئة وحمايتها يعتبر من أهم واجبات المجتمع الدولي عامة والدولة الجزائرية بالخصوص بل ومن أهم الوظائف المنوط بها ، لذلك تعتبر مسألة حماية البيئة من المسائل الحساسة كما سبق الإشارة إليه والمطروحة بقوة وهذا لكونها من المسائل الحساسة والمطروحة بقوة ، باعتبار أنها تتداخل مع السياسات العامة لمختلف الدول.

أصبح موضوع البيئة ، حمايتها وترقيتها موضوعا إستراتيجيا على المستوى الدولي في الوقت المعاصر ويعود ذلك إلى التأثير القوي والمباشر لها على نوعية حياة الإنسان في عصرنا هذا. هذه الأهمية أدركتها دول وتبنتها واتخذت في ذلك العديد من الإجراءات والتدابير، وبقيت أخرى مترددة بشأن ذلك نظرا لتعارض مصالحها الاقتصادية مع مسألة حماية البيئة .

وقد عرفت فكرة حماية البيئة تطورا منذ بداية الاهتمام بها و الوعي التام بأنه لا يمكن العيش في بيئة غير محمية ولا سليمة ، خاصة بعدما تبين أن الأضرار الناجمة عن التلوث تتجاوز حدود الدولة الواحدة ومثال ذلك الهواء وكذا المياه ، ومنه أخذت مسألة حماية البيئة الصبغة العالمية وأصبحت تمثل نقطة اهتمام مشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي وتجسد ذلك في سن العديد من القوانين وإبرام الاتفاقيات وعقد الندوات والمؤتمرات .

وبناء على ما سبق ذكره يتجلى أن أهمية هذا الموضوع والهدف من تناوله هو البحث واستقصاء الوسائل والأغراض والمقاصد الرامية إلى وقاية وحماية البيئة ومحاربة التلوث

والسعي إلى التقليل منه ويتجسد ذلك من خلال إبراز دور المجتمع الدولي والجهود الوطنية لأجل حماية البيئة .

رغم هذه الإجراءات المتخذة إلا أنّ أخطار التلوث ما تزال تحوم بمدننا وأريافنا وتشكل تهديدا حقيقيا للبيئة ما يدفعنا إلى معرفة الدور الذي تقوم به المجموعة الدولية بما فيها الجزائر، ومن هنا تظهر جدوى معالجة هذا الموضوع .

إنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في معالجة مسألة مصيرية تعني الإنسانية ككل وتعني جميع الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو ، ألا و هي حماية البيئة و المحافظة عليها .

فأهمية الموضوع تأتي من الاهتمام المتزايد بالبيئة على المستوى العالمي المتمثل في الحكومات و المنظمات الدولية ذات الصلة وعلى المستوى الإعلامي والشعبي، خاصة بعد الكوارث والأزمات البيئية التي برزت في العقود الأخيرة كظاهرة الاحتباس الحراري، كما تكمن أيضا هذه الأهمية في إبراز المعالم التي تركز عليها السياسة البيئية في الجزائر خاصة على المستوى المحلي ومدى قدرتها على التكفل بالمشاكل البيئية المطروحة مع العلم أن أي أساس للحفاظ على البيئة ينطلق من الجماعات المحلية باعتبارها الأقرب والأعلم بالمشاكل البيئية لإقليمها.

تبعا لما سبق ذكره تبرز لنا معالم الإشكالية التي تتمحور حول مدى جدوى القانون الدولي للبيئة و فعالية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ناهيك عن دور الجزائر (الجماعات المحلية) في حماية البيئة كأحد الفاعلين في هذا المجال من خلال كيفية التصدي لما يقع على هذه الأخيرة بما في ذلك التلوث والأخطار الناجمة عنه ومعرفة المهام المنوطة بمختلف الأطراف سواء الدولية أو المحلية، اختصاصاتها وصلاحياتها للمحافظة على البيئة و كذا الوسائل المتوفرة لديها ، وهذا ما يستدعي بالضرورة دراسة توجهات الجزائر في مسألة حماية البيئة والعمل على إيجاد الحلول وطرح الاقتراحات والتوصيات المناسبة لهذا الغرض.

إنّ طبيعة الموضوع المعالج ، يفرض اعتماد منهج الوصف والتحليل لأجل تبيان أهمية موضوع البيئة والإحاطة بالمشكلات التي تهددها ، وكذا تبيان وعرض الوسائل القانونية المنظمة لدور جميع المعنيين دوليا ومحليا في هذا المجال .

كما لم تخل الدراسة من استخدام المنهج المقارن لتحديد أوجه الاختلاف والشبه في تشريعات وسياسات حماية البيئة بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية بغرض معرفة الإيجابيات والسلبيات في تعاطيها مع الظواهر البيئية .

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فيعود إلى أنه وبالرغم من أن هناك ترسانة قانونية خاصة بحماية البيئة متوفرة لدى مختلف الهيئات والحكومات بما فيها الجزائر إلا أننا نرصد تزايد التلوث الكمي والنوعي وكذا الظواهر البيئية السلبية بشكل يومي ، وهو ما استدعى معرفة المهام المنوطة في مجال حماية البيئة ومدى حل المشاكل البيئية وفق القوانين السارية.

من خلال هذا المنطلق تسعى الجزائر وكذا العديد من الدول إلى سنّ التشريعات والإجراءات الوقائية التي تخص حماية البيئة ، باعتبارها ذات أولوية ولها أهميتها من خلال سعيها إلى إعادة الاعتبار للبيئة ومحاولة حلّ مشكلاتها والآثار السلبية التي تخلفها هذه المشاكل على رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأصدرت مجموعة من النصوص القانونية تهدف إلى المحافظة على البيئة من جميع أنواع التلوث، واستحدثت العديد من الهيئات والمؤسسات الإدارية المتخصصة في مجال حماية البيئة.

أما فيما يخص الجزائر فقد أوكلت هذه المهمة إلى عدّة أجهزة مركزية في البداية ثمّ وسّعت نطاق حماية البيئة إلى المستوى المحليّ بغية تجسيد إرادة الدولة في حماية البيئة من أضرار وأخطار التلوث.

لأجل ما تقدّم تمّ تقسيم البحث إلى فصلين:

سنتناول في الفصل الأول ماهية البيئة و التلوث البيئي، من خلال طرح موضوع البيئة كموضوع يحظى باهتمام بالغ بضرورة حمايتها وهذا من خلال التعريفات دون أن ننسى أننا باعتبارنا مسلمين كيف أن ديننا قد تناول هذا الموضوع ودعا إلى ضرورة التحلي بروح المسؤولية تجاه البيئة، إذ قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، الأول خصص لتحديد مفهوم البيئة بما فيها التعريفات (اللغوي ، الإسلامي ، العلمي أو الاصطلاحي) لنعرج بعد ذلك على مكونات (عناصر) البيئة بما فيها الأساسية والثانوية ومن ثم التطرق إلى التلوث في المبحث الثاني باعتباره الشغل الشاغل اليوم وكيفية التعامل معه من خلال إعطاء تعريف له وتبيان ماهيته ثم الإشارة إلى

أنواعه وأنماطه، دون أن ننسى الكشف عن مصادره ومخاطره في الجزء الأخير من هذا المبحث.

وفي الفصل الثاني سيتم التطرق إلى آليات حماية البيئة المتمثلة في المجهودات الدولية من خلال القانون الدولي للبيئة تعريفه ومبادئه بالإضافة إلى الخصائص والمصادر المتعلقة به، دون أن ننسى كذلك المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه السياسة الوطنية للبيئة من واق البيئة في الجزائر ثم السياسة العامة التي تنتهجها الجزائر في هذا المجال .

كل هذا دفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية: ما هي إستراتيجيات حماية البيئة من منظور دولي ووطني؟ كما تمتد إشكالية الدراسة إلى أسئلة فرعية:

- كيف يمكن التعااضي عما آلت إليه الظروف البيئية والأخطار الناجمة عن التلوث البيئي؟
- هل أسهمت القوانين التي حرصت الدول على سنّها في جعل الحكومات وكذا المنظمات (الحكومية و الغير حكومية) إلى إدراك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في مجال البيئة ؟
- ما هي الآليات التي تمكّن المجتمع الدولي وكذا الجزائر محليا من الاضطلاع بدور فعّال في حماية البيئة ؟
- ما مدى أهمية موضوع البيئة في الجزائر من خلال النصوص القانونية ذات العلاقة ، خاصة في مجال حماية البيئة من قبل الهيئات المكلفة بذلك ؟
- ألم يحن الوقت لإعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة وإعادة بلورتها؟

# الفصل الأول:

ماهية البيئة والتلوث البيئي

خصصنا الفصل الأول لتبيان ماهية البيئة والتلوث البيئي حيث سنحاول في هذا الفصل قدر الإمكان إعطاء تبيان عام للبيئة مادام أنها علم قائم بحد ذاته ويستوجب الإبحار فيه وتوضيح مفهومها باعتبارها موضوع بالغ الأهمية وحساس كون أنه متعلق بالحياة على هذا الكوكب وعليه سنخصص المبحث الأول كاملا للتعريف بالبيئة لغة واصطلاحا وكيف أن الإسلام قد أولاه أهمية قصوى وبادر إلى الدعوة بحمايتها من خلال النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة كما لا ننسى حظ العلم البشري وكيف فصل في هذا الموضوع بالذات وحاول العلماء باختلاف أفكارهم وأرائهم التوصل إلى إعطاء تعريف من شأنه إزالة اللبس وكشف الغطاء عن المآلات الحتمية للعالم متى أدار ظهره وأهمل هذا الجانب الحساس وهذا ما سوف يتبين في المبحث الثاني الذي يعتبر لب الدراسة ككل وهو التلوث البيئي حيث سيتم تعريفه والتطرق إلى أنواعه وتبيان مصادره ليتم في الأخير النظر في آثاره ومخاطره المحدقة بالجميع دون استثناء.

## المبحث الأول: مفهوم البيئة

خلق الله تعالى هذا الكون وجعل الإنسان مكرماً على جميع المخلوقات، وسخر كل ما فيه لخدمته، وجعله قادراً على استغلال ما تحويه الأرض من مكونات مختلفة لكي يؤدي دور خلافة الله في هذه الأرض، ويكون قادراً على تذليل الصعوبات التي يواجهها في الحياة اليومية، وتختلف مكونات ما يحيط بالإنسان في هذه الحياة، وكل مكون من هذه المكونات له دور خاص يقوم به، وتتكامل هذه العناصر مع بعضها لتكمل سلسلة طبيعية تتفاعل فيما بينها وتؤدي أدوار متكاملة تؤدي إلى استمرار الحياة على الأرض، ومما يلي سنقدم تعريف البيئة بشكل واف ومفصل.

### المطلب الأول: تعريف البيئة.

**تعريف البيئة :** بالمفهوم العام فإن البيئة هي الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية: الإنسان، الحيوان والنبات، و الذي يوفر لها جميع متطلبات الحياة ويبقى هذا التعريف عاماً إذ لا بد من التفصيل فيه من خلال المعاني اللغوية وكذا الاصطلاحية بالإضافة إلى موقف الإسلام من ذلك .

### الفرع الأول: التعريف اللغوي والإسلامي

**أولاً/التعريف اللغوي:** للبيئة مفهوم لغوي، فهي مشتقة من "بوا" وهي في اللغة تأتي بعده معاني منها : [3]

- 1- المنزل أو الموضع ، يقال تبوأت منزلة أي نزلته ، وبوأ له منزلاً وبوأه منزلاً : هبأه ومكن له فيه .
- 2- الاعتراف ، يقال : باء بحقه اعترف به .
- 3- الزواج : ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من استطاع منكم الباءة فليتزوج " .

[1] ماجد راغب الطلو ،قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق الإسكندرية، ص31.

[2] حمدي عطية مصطفى ، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ص21

[3] أحمد لكحل ،دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2014، ص14.

ولو نظرنا إلى هذه المعاني، نرى أن المعنى الأول هو الذي يتفق مع موضوعنا، وهو أشهر المعاني، فالبيئة هي المنزل أو الموضع الذي يحيط بالفرد أو المجتمع، فيقال بيئة طبيعية وبيئة اجتماعية وبيئة سياسية .

**ثانياً/التعريف الإسلامي للبيئة:** [1] فقد وردت اشتقاقات البيئة في القرآن الكريم في عدة سور كريمة ففي سورة الأعراف: (( وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ )) الآية(74).

وفي سورة يونس: (( وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ )) (87)، وفي نفس السورة ((وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأً صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ )) الآية . [2]

وقد دعا عليه الصلاة والسلام إلى الحفاظ على البيئة في معنى قوله قوله: "إذا أبيتم إلا الجلوس في الطريق فأعطوا الطريق حقَّه، قالوا: وما حقُّ الطريق يا رسول الله؟ قال: غَضُّ البصر، وردُّ السَّلام، وإماطة الأذى عن الطريق".

ويقول عليه الصلاة والسلام: [3]"لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه"، وأيضاً لعن الرسول عليه الصلاة والسلام من يبول في ظلِّ شجرة أو في قارعة الطريق، وغيرها الكثير من الأقوال في الكتاب والسنة. الحثُّ على تنمية البيئة يقول عليه الصَّلَاة والسَّلَام: "ما من مسلمٍ يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ، إلا كان له به صدقة" وفي هذا دعوة و تشجيع على الاهتمام بالبيئة، وحتى في الحروب فقد نهى عليه الصَّلَاة والسَّلَام عن قطع الشجر أو قتل الحيوان حتى لا يؤدي ذلك إلى إخلالٍ فظيعٍ في توازنات الطبيعة.

[1] محمد مرسي محمد مرسي، الإسلام والبيئة، دار الجامد للنشر والتوزيع عمان الأردن، ص43.

[1] أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2014، ص14.

[2] القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية74.

[2] القرآن يونس، سورة الأعراف، الآية87.

[3] عبد الله بن حمود الفريخ.مسئلة من إبهاج المسلم بشرح صحيح مسلم(كتاب الطهارة)WWW.denana.com

### ثالثاً/تعريف البيئة اصطلاحاً: [1]

هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية، إذ يرجع الفضل الأول في تحديد مفهوم البيئة العلمي، إلى العلماء العاملين في مجال العلوم الحيوية والطبيعية، فيرى البعض أن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما البعض. أولهما «البيئة الحيوية» وهو كل ما يختص بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل علاقة الإنسان بالكائنات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش في صعيد واحد. أما ثانيهما وهي «البيئة الطبيعية أو الفيزيائية» وهذه تشمل موارد المياه وتربة الأرض والجو ونقاوته أو تلوثه وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط. إذا فإن البيئة هي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتجاور في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر.

وهذا التعريف يبصر بأن البيئة اصطلاحاً ذو مضمون مركب: فهناك البيئة الطبيعية بمكوناتها التي أودعها الله فيها، وتشمل الماء والهواء والتربة وأشعة الشمس، وما يعيش على تلك العناصر والمكونات من إنسان ونبات وحيوان.

وهناك البيئة الاصطناعية وهي تشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، كالمدين والمصانع والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تدير هذه المنشآت الفرع 2: التعريف القانوني: [2] يمكن القول أن قانون حماية البيئة في بلد ما، هو مجموعة القواعد القانونية ذات الطبيعة الفنية التي تنظم نشاط الإنسان في علاقته بالبيئة والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتحدد ماهية البيئة وأنماط النشاط المحظور الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها والآثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط. لأن الجريمة البيئية هي كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن شخص عام أو خاص على

[1] أحمد لكل ،دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، المرجع السابق، 2014، ص14.

[2] المرجع نفسه، 2014، ص18.

المستويين المحلي والدولي، ويحدث مساساً بالتوازن البيئي أو بموارد البيئة الطبيعية والاجتماعية، بما يؤدي إلى إحداث ضرر مباشر أو غير مباشر بالبيئة، أو يشكل خطراً يهدد الإنسان في حياته وصحته وأمنه، ومن ثم يتقرر له جزاء طبقاً لنصوص القانون المحلي أو الاتفاقيات الدولية. لقد قيل بحق أن كلمة البيئة ذات الاستعمال المتكرر المتزايد، تبدو كما لو كانت واضحة وضوحاً تاماً، إلا أنها في الحقيقة أكبر من ذلك وأعمق مما يستوجب التمعن والتدبر والتدقيق أكثر فأكثر لأن له علاقة مباشرة مع الحياة وسبل المحافظة عليها، وعلى ما يثار من جدل حول مفهوم هذا المصطلح الدقيق، فإننا نؤكد أهمية الكشف عن هوية البيئة من الناحية الفنية التي من خلالها يمكن لرجل القانون تحديد الحماية اللازمة لها، فتحديد العناصر المتنوعة المكونة للبيئة يدخل ضمن مجال المتخصصين من علماء العلوم الطبيعية. ويعتمد الفقه القانوني على ما يقدمه هؤلاء من تحديد الذي يبني من خلاله رجل القانون الأسس والتشريعات التي تكفل لها حماية قانونية، وهو ما يعكس الطابع الفني لقانون حماية البيئة الذي يجب أن يستوعب الحقائق العلمية، ثم إدراجها في أفكار قانونية تمهيداً لصياغة القواعد القانونية الملائمة لها، كما لا بد أن نضيف نصوص الاتفاقيات الدولية لتصبح جزءاً من القانون المحلي بعد التصديق عليها من قبل السلطة التشريعية في أي دولة، ويمكن الاعتماد عليها في مقاضاة من يخالف القانون أياً كان.

و من بين أهم الصعوبات [1] التي تعترض تحديد هذا المفهوم أن مضمار تطبيق هذا القانون متسع بشكل كبير نظراً لارتباط البيئة بغالبية النشاطات الإنسانية. وبذلك فإن هذا القانون مرتبط بالعديد من التشريعات القانونية المختلفة. فالهيكلية القانونية له تأخذ شكل مجموعات قانونية رئيسية يرتبط بكل منها فروع متعددة ومتممة لكل مجموعة وتتداخل مع القوانين الأخرى بشكل متشعب حيث مرة تظهر بمظهر القواعد الرئيسية ومرة تظهر بمظهر القواعد التابعة. حيث قوتها القانونية فمنها قواعد احترازية تتجلى في الأعمال والنشاطات البيئية بمظهر التراخيص المسبقة أو أنظمة القيود المفروضة أو أنظمة الحظر، ومنها قواعد رقابية تسعى

[1] أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، المرجع السابق، ص 27.

لفرض رقابة إدارية دائمة ومستمرة وتتماشى مع عمل النشاط البيئي. ومنها قواعد عقابية مدنية وإدارية وجزائية تتراوح بين الإنذار الإداري لتصل إلى حد العقوبات الجنائية وذلك وفقا لحجم المخالفة البيئية ولما ينتج عنها من أضرار أما مكنم الصعوبة في تحديد مفهوم قانون البيئة فهي عدم استقرار الفقهاء القانونيين على تعريف واضح ودقيق لقانون البيئة.

عموما فإن قانون البيئة ذو منشأ عرفي مستند للأعراف المحلية ثم تطور ليذرج ضمن أطر القوانين الداخلية وأخيرا وصل إلى الاهتمام العالمي حيث أن القانون الدولي أفرد به اهتمام خاصا بغية مواجهة المشاكل البيئية التي تتجاوز حد الدولة وبدأت الاتفاقات الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة واتسع نطاقها إلى أن وصلت عدد الاتفاقيات والأنظمة لما يقارب المائتين وخمسين وهذا ما يعطي انطبعا على مدى اهتمام الدول ممثلة بالأمم المتحدة بهذا القانون.

**المطلب الثاني: مكونات وأنواع البيئة:** [1] تتكون البيئة من أنظمة متكاملة ومتفاعلة تتمثل في:

#### **الفرع 1: عناصر البيئة**

تتعدى العناصر الطبيعية وتتنوع ونجد فيها.

أولا/العناصر غير الحية: هي المكونات التي لا تظهر عليها مظاهر الحياة حيث تتكون من المواد العضوية والمواد غير العضوية وهي كالاتي:

أ-المناخ:من أكثر العناصر البيئية الطبيعية تأثيراً على الإنسان فهو يرتبط بالكثير من المقومات الحيائية الرئيسية كالحرارة والماء، ومن المؤكد أن المناخ هو نتاج لتفاعل العديد من العناصر المناخية كالحرارة، والضغط الجوي، والرياح، حيث تختلف المؤثرات التي تتحكم بالقيم المناخية بشكل كبير ومتباين من بيئة إلى أخرى، ويظهر بذلك أن جميع عناصر المناخ لها تأثيرها الخاص على حياة الإنسان والكائنات الحية بتسيير وتوجيه الأفراد ووضعهم ضمن ظروف معيشية معينة والتي تستلزم السلوكيات والأنشطة الملائمة التي تُفرض بحكم ظروف

النظام البيئي السائد. كما أن الهواء الجوي هو العنصر الرئيسي والأساسي الذي يترجع على

عرش

---

[1] عبد المجيد رمضان ، حماية البيئة في الجزائر، دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني، دار مجدلوي، ص35.

[1] مواليد صليحة ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2015-2016 ، ص 30.

جميع عناصر البيئة الطبيعية، فهو سرّ الحياة، وروحها، وأكثر العناصر أهميةً للكائنات الحيّة، فلا يُوجد كائنٌ حي يستطيع الاستغناء عن <sup>10</sup> الهواء ولو لدقائق، ويتكوّن الهواء الجويّ من عدة غازات، أكثرها غاز النيتروجين، الذي يُمثّل أكثر من سبعين بالمائة من مجموع الهواء، ويليه الأكسجين، بالإضافة للغازات الأخرى، والجدير ذكره أنّ أيّ اختلالٍ في توازن غازات الغلاف الجويّ يتسبّب بالكثير من الآثار السلبية على البيئة والكائنات الحيّة، سواءً بشكلٍ مباشر أم غير مباشر.

**ب-الماء:** يُعتبر المسطح المائي هو المكوّن الرئيس للأنظمة البيئية المختلفة، حيث يدخل الماء في عمليات التركيب الضوئي التي تقوم بها النباتات، بالإضافة إلى أن الحيز المائي هو الحيز الأمثل لحصول تحللات العناصر المهمة من التربة، والتي توصلها بدورها إلى النباتات، كما أن جميع أشكال التفاعلات الكيميائية الحيوية تحتاج إلى محيط مائي لإتمام عملياتها، لذا فإن أي نظام بيئي يعتمد في وجوده على مدى توفّر مستويات الماء اللازمة والمناسبة لاستمراره. وتُعتبر المياه العذبة هي مصدر الشرب لجميع الكائنات الحيّة، أمّا مياه البحار والمحيطات المالحة فتمثّل البيئة البحريّة الطبيعيّة للكائنات الحيّة البحريّة، وتتعرّض مصادر مياه الشرب إلى النضوب المُستمر، كما تتعرّض البحار، والأنهار، والمحيطات للتلوث، ممّا يؤثّر على توازن البيئة الطبيعيّة.

**ج-التربة والنبات:** إنه من المعروف أن التربة هي السطح الخارجي للقشرة الخارجية للكرة الأرضية، حيث إنها إحدى المكوّنات الأساسية لحياة الكائنات الحية على كوكب الأرض، فهي تحتضن المخزون الكبير من الماء، والمواد الغذائية المختلفة، وتختلف أشكالها باختلاف العوامل المتغيرة الجيولوجية، والمناخية التي تتعرّض لها والتي قد يكون لها الأثر الكبير في مستويات ترسبها وتآكلها، إلا أن التربة بشكل عام هي عبارة عن نواتج تفتت الصخور، وتكسّرها وتهشيمها خلال حركات القشرة الأرضية، فهي تتكوّن من الرّمْل والطّين وغيرها من

العناصر، كما تتأثر نوعيتها بنسبة المحتويات العضوية لبواقي النباتات الميتة وجثث الحيوانات الميتة. كما تُعتبر النباتات من المنتجات الرئيسية في البيئة الطبيعية، وعنصراً أساسياً فيها، علماً أنّ التربة والنباتات من العناصر المتجددة في البيئة الطبيعية، ورغم هذا تتعرض التربة لملوثاتٍ عدة، من أهمها التلوث بالمواد الكيميائية، بالإضافة للأسمدة، والتلوث الناتج عن سقوط المطر الحمضي، أما النباتات فتتعرض للقطع الجائر، والحرائق، والرعي، كما أنّ الزحف

العمراني يُعتبر من أهمّ أعداء عناصر البيئة الطبيعية، خصوصاً التربة والنبات.

## 2-العناصر الحية: [1]المقصود بالعناصر الحية جميع الكائنات التي تتمتع بمظاهر الحياة

العامة كالغذاء، والتنفس، والحركة، والتكاثر، وتم تقسيمها بحسب طرق تغذيتها، وهي كالاتي:

أ-الكائنات المنتجة: هي الكائنات الحية ذاتية التغذية والتي تصنع غذائها بنفسها عن طريق عملية التمثيل الضوئي، وذلك باستعمال الماء، والمعادن، وثاني أكسيد الكربون، وقد تُعتبر الكائنات المنتجة المصدر الأساسي لغذاء بعض الكائنات التي لا تستطيع أن تصنع غذائها بنفسها، ومن أمثلتها النباتات الخضراء، وبعض الكائنات الحية الدقيقة.

ب-الكائنات المستهلكة: وهي الحيوانات والكائنات التي لا تتمكّن من صناعة غذائها وحدها، كما هي التي تأخذ غذائها جاهزاً من الكائنات المنتجة أو من بعض الكائنات المستهلكة الأخرى كالإنسان والحيوان من آكلي النباتات واللحوم.

ج-الكائنات المتحللة: وهي الكائنات الحية الدقيقة التي تتغذى على جثث الكائنات المستهلكة والمنتجة وبعض الفضلات العضوية وتحللها إلى مواد أولية تطرحها في الأرض.

3-العناصر الاجتماعية: يقصد بها علاقة الإنسان مع غيره داخل بيئة معينة وأقاليم مختلفة، وهذه البيئة تنظم هذه العلاقة فيما بين الأفراد الذين ينتمون إلى هذه البيئات، أو إلى جماعة متباينة عنه أو بينه وبين أفراد ينتمون إلى حضارات مختلفة، وينتج عن هذه العلاقة نظم اجتماعية وتبادل للعادات والتقاليد وحتى العلوم، كما تنشأ عن هذه البيئة بيئة تسمى البيئة

الحضارية، وهذه الأخيرة قائمة على جانبيين هما جانب مادي ومظاهر هذا الجانب تتجلى في سكن الإنسان وإقامته، وسائل نقله، ملبسه، أدواته وأجهزته، والجانب غير المادي تتجلى مظاهره في العادات والتقاليد، الديانات والمعتقدات، الأفكار، وكذلك الثقافة.

**خصائص عناصر البيئة:** تتميز عناصر البيئة بعدة خصائص أهمها ما يلي:

**1- عناصر ذاتية التغذية:** تعتبر منتجات تنتجها الكائنات الأخرى وتتغذى منها الكائنات الأخرى. [1] عبد المجيد رمضان ، المرجع السابق ، ص35.

ويحصل الهواء الجوي من عار ساي احسيد الحربون، كما انها بمنص الصوصاء وبحص الأجزاء من الغبار والأتربة، وهي النباتات، وبسبب الغابات والمراعي والنظم الزراعية المختلفة.

12

**2- عناصر مستهلكة:** تعتمد في غذائها على المنتجات، وأهم هذه العناصر الإنسان الذي يُعتبر

المستهلك الأول في النظام البيئي، وأيضاً الحيوانات التي تعتبر مستهلكات أيضاً.

**3- محلات:** تشمل المحلات والفطريات والكائنات الحية الدقيقة التي تساعد في تحليل فضلات

البيئة والتخلص منها ومنع تراكمها.

**الفرع 2: الأنواع البيئية [1]**

لقد تعددت الأنواع البيئية واختلفت بحسب الآراء المختلفة فمنهم من يرى البيئة على أنها تنقسم فقط إلى يابسة وماء بحسب التقسيم الطبيعي ومنهم من أضاف قائلاً بوجود بيئات أخرى للإنسان حظه فيها كالبيئة الاجتماعية والسياسية لذلك ارتأينا أن نفصل في كل منها حتى يتسنى للقارئ اكتشاف وتحصيل معلومات جديدة مثلما هو الحال معنا ومن أبرز هذه الأنواع ما يأتي:

**أولاً/البيئة الطبيعية:** يُعنى بالبيئة الطبيعية تلك المتعلقة بالمكونات البيولوجية للبيئة كما أوجدها الخالق سبحانه ، كالأوساط البيئية المائية ومنها المياه المالحة البحرية، والمياه العذبة، الأوساط البيئية اليابسة ومنها الغابات حيث تُشكّل الغابات ثلث مساحة اليابسة على الكرة الأرضية، وتقسّم إلى عدة أنواع اعتماداً على نوع التربة، والمناخ الذي يسود فيها.، والأراضي العشبية، والصحراء.

ثانيا/البيئة المشيدة:يطلق عليها البيئة الاصطناعية أو كل ما للإنسان يد في إيجاده ، وذلك في محاولة منه لتطويع مسخرات البيئة الطبيعية لخدمته وتلبية حاجاته، وتشكل البيئة المشيدة تمثيلاً واقعياً لحكاية التفاعل المستمر بين الإنسان والبيئة التي تحيطه ومثال ذلك ما نراه في الواقع المعاش .

---

[1] حسن أحمد الشافعي ، قانون حماية البيئة ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2013، ص 27.

ثالثا/البيئة الاجتماعية والثقافية:هي العلاقة القائمة بين الأفراد داخل مجتمعاتهم بالنظر إلى الثقافات المبنية على أساسها وهي جميع ما يحكم العلاقة المتعدية بين جميع البشر باختلاف ألسنتهم ، عاداتهم وتقاليدهم أو بالأحرى ثقافتهم.

رابعا/البيئة السياسية:هي المحيط السياسي الناشئ نتيجة لسياسة الحكومة أو الإدارة.

خامسا/البيئة التاريخية:هي الأحداث والوقائع التي لازمت الإنسان منذ الأزل و التي تعتمد على بيئته.

## المبحث الثاني: التلوث البيئي

### المطلب الأول: التلوث البيئي وأنواعه

الفرع 1:تعريف التلوث البيئي : [1]

أولا/التلوث في اللغة:إن المعاجم اللغوية تشير إلى أن التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه فيقال : لوث الشيء بالشيء خلطه به وقد جاء في لسان العرب لأبن منظور في مادة لوث (أن كل ما خلطته ومزجته فقد لثته ولوثته ، كما تلوث الطين بالتبن والجص بالرمل ولوث ثيابه بالطين أي لطحها ، ولوث الماء : كدره

ثانيا/الاصطلاح العلمي:هو عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها ،والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية .

فالتلوث إذن هو كل ما يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان، وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار وغيرها، بالإضافة إلى أن التلوث هو إدخال الملوثات إلى البيئة الطبيعية، مما يلحق الضرر بها، ويسبب الاضطراب في النظام البيئي، وهذه الملوثات إما أن تكون مواد دخيلة

---

[1] محمد مرسي محمد مرسي، الإسلام و البيئة، دار الجامد للنشر والتوزيع عمان الأردن، ص 101.  
[1] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق اسكندرية، ص 33.

[1] عبد المجيد رمضان، حماية البيئة في الجزائر دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني، عكنون، دار مجدلاوي ص 43.  
على البيئة، أو مواد طبيعية، ولكن تجاهل، المستويات المقبولة، ولا يقترن التلوث بالمواد الكيميائية فقط، بل يمتد ليشمل التلوث بأشكال الطاقة المختلفة، كالتلوث الضوضائي والتلوث الحراري ويعتبر التلوث من أكثر المشاكل التي بدأت منذ قديم الزمان وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحالي، بل إنه ومع التطور الاقتصادي والتطور التكنولوجي فإن هذه المشكلة أصبحت تتزايد كما أن أثرها على حياة الإنسان وصحته قد ازداد أيضاً، ويؤدي التلوث على اختلاف أنواعه إلى الإضرار بالبيئة على مدى قريب وعلى مدى بعيد أيضاً، ويوجد أنواع مختلفة للتلوث منها تلوث الماء وتلوث الهواء و التربة وجميعها لها أثر سلبي على البيئة.

كما يعرف التلوث البيئي على أنه هو كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية لهذا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر سلبياً على صحته أو يؤثر على ما يربيه من حيوانات أو ما ينميه من موارد زراعية.

كما وينتج هذا التلوث عن نشاطات معينة يقوم بها الإنسان كالصناعة والبناء والوقود ولا سيما حرقه من خلال استخدامه في وسائل النقل والمواصلات، وهناك تلوثات بيئية تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية ومن أبرزها الزلازل والبراكين؛ لأنها تسبب ظهور مواد لم تكن موجودة على وجه الأرض أصلاً. كما يعرف تلوث البيئة على أنه ذلك التدهور الذي يحدث في البيئة، والذي يسبب حدوث خلل في عناصر البيئة، كما أنه يخل بتناسقها مع بعضها البعض، كما يعتبر أحد أهم أخطر الكوارث التي يواجهها الإنسان على سطح الأرض في عصرنا الحالي مما يؤدي

إلى حدوث فقدان في قدرة البيئة على ممارسة الأدوار الطبيعية لها، كما أن حدوث خلل أو تلوث في جزء معين من أجزاء البيئة يسبب الإضرار بالأجزاء الأخرى كونه ينتقل إليها.

## الفرع 2: أنماط التلوث البيئي

عندما نتحدث عن البيئة فإننا نقصد كل ما يُحيط بالإنسان من ماء، وهواء، ونبات، وعندما نتحدث عن التلوث البيئي فإننا نشير بشكلٍ مباشرٍ إلى تلوث كل هذه الأشياء التي تحيط بالإنسان وبالتالي إصابته بالعديد من الأمراض الخطيرة والأوبئة القاتلة، وفيما يلي سنتحدث عن أنواع التلوث البيئي، لكي نرسم صورة للمأساة البيئية التي يعيشها الإنسان نتوقف قليلاً عند تلوث الهواء وتلوث الغذاء وتلوث التربة بوصفها الأطراف التي يفترض فيها أن تسهم في توفير الحياة الآمنة للإنسان دون أن ننسى تلوث 15 نداء والتلوث الضوضائي وهذا الأخير مثير للفضول وغريب بعض الشيء لأننا لم نعتد سماعه رغم وجوده وملازمته لحياتنا اليومية مما يسبب لنا الإرهاق والأرق وعدم التركيز والاضطرابات النفسية والقلق (الضغط). ويظهر التلوث في البيئة بأشكال وأنواع مختلفة، وهي على النحو الآتي: [1]

### أولاً/حسب النظام البيئي:

**التلوث الهوائي:** وهو التلوث الذي يحدث نتيجة تجمع بعض المواد الصلبة والسائلة والغازية في الهواء، مما ينعكس سلباً على حياة الإنسان وعلى كل الكائنات الموجودة على الأرض بما فيها الحيوان والنبات.

وأهم أسباب التلوث الهوائي نجد:

- الأسباب الطبيعية: التي تنتج عن البراكين، والعواصف الترابية، وحرائق الغابات.
- الأسباب الصناعية: المتعلقة بصناعة النفط، والصناعات الأسمنتية وصناعة الأسمدة، وصناعات النسيج والغزل، ووسائل المواصلات، والمبيدات الحشرية.
- الأسباب الإشعاعية: الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية، ومخلفات النفايات النووية، والمفاعلات الذرية.
- الأسباب الحيوية: التي تمثل الأحياء الدقيقة من جراثيم وبكتيريا.

النشاط السكاني الذي يتعلق بمخلفات المنازل من مواد غازية وصلبة وسائلة.

**التلوث المائي:** تشير الإحصائيات العالمية إلى أنّ الملايين من الأشخاص يموتون سنوياً في العالم بسبب التلوث المائي الذي يحدث نتيجة تغير فيزيائي أو كيميائي ممّا يؤثر سلباً في حياة الكائنات الحية .

---

[1] ميلود موسعي، المنظمات غير الحكومية دورها في حماية البيئة، دار الخلدونية القبة القديمة الجزائر، الطبعة 2017، ص 140.

وتتجلى أنواع التلوث المائي في: [1] تلوث المياه الطبيعي الذي يحدث نتيجة تغير في الخصائص الطبيعية للمياه، بحيث تصبح<sup>16</sup> صالحة للاستهلاك البشري.

تلوث المياه الكيميائي الناتج عن تواجد مواد ومركبات سامة في المياه كالرصاص، والمبيدات الحشرية، مما يؤدي إلى موت الكائنات الحية وإصابتها بالأمراض الخطيرة.

تلوث المياه عبر الصرف الصحي، حيث يحدث هذا عندما تقوم بعض الجهات المختصة بتصريف مياه الصرف الصحي في المياه المخصصة للشرب أو نتيجة أخطاء في التوصيل والتركيب وحتى الترخيص، وهذا يؤدي إلى انتشار البكتيريا الضارة فيها التي تنتقل إلى الإنسان عن طريق الشرب والاستحمام.

تلوث المياه بالنفط الذي يتسرب إليها عن طريق الأنابيب والناقلات البحرية، وينتقل التلوث إلى الإنسان عندما يتناول من الكائنات البحرية فيؤدي ذلك إلى إصابته بالسرطانات الخطيرة.

وللحد من مشكلة تلوث المياه يفضل بناء المنشآت الخاصة لمعالجة المياه الملوثة، سنّ القوانين والتشريعات الصارمة للمحافظة على المياه ومنع استغلالها بشكلٍ سلبي، إنشاء جمعيات خاصة لنشر الوعي حول أهمية الحفاظ على المياه من التلوث، مراقبة الأنهار والبحيرات المغلقة وكافة المسطحات المائية لمنع وصول المواد الضارة لها، فصل الأنابيب الخاصة بمياه المجاري عن الأنابيب التي ترتبط مع مياه البحر والمحيطات، وصيانة هذه الأنابيب بشكلٍ دوري، التخلص

من بقايا النفط الموجودة في المياه عن طريق السحب أو الحرق، تخصيص مناطق معينة لتقنيات مخلفات المنازل والنفايات في أماكن بعيدة جداً عن مصادر المياه و البحث عن وسيلة مناسبة لدفن المخلفات النووية في أعماق بعيدة عن المياه الجوفية للحفاظ على نظافة الماء المخزن في طبقات الأرض.

**تلوث التربة:** يحدث تلوث التربة نتيجة دخول بعض العناصر الغريبة والضارة إليها، مما

---

[1] ماجد راغب الطو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق اسكندرية، ص143، ص196.

يتسبب في تغيير عام في الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للتربة وينعكس سلباً على حياة الإنسان والحيوان والنباتات وصحتها. 17

**التلوث الطبيعي:** وهو الناتج عن الكوارث الطبيعية كالأعاصير. حسب نوع المادة الملوثة: **التلوث الكيميائي:** وهو نتيجة الاستخدام والاستعمال المفرط للمبيدات ومختلف الأسمدة والمواد الكيميائية لزيادة خصوبة التربة التي تنهكها في الأصل.

**التلوث السمعي:** يقصد بها الضوضاء الناجمة عن الطائرات، والسيارات، وغالباً ما تحدث هذه الضوضاء بسبب الكثافة السكانية العالية.

**التلوث الحراري:** هو التغيير في درجة الحرارة للمساحات المائية الطبيعية الناتجة عن التأثير البشري كاستخدام مياه التبريد في محطة للكهرباء.

**التلوث البصري:** تشير إلى وجود خطوط الطاقة الكهربائية العلوية، واللوحات الإعلانية الموجودة في مختلف الطرق، والنفايات بأشكالها المختلفة، وتلوث المياه، ومياه الصرف الصحي من النفايات الصناعية والتجارية.

**حسب المصدر:** [1]

**التلوث الصناعي:** وهو الذي ينتج عن المصانع، وتحديداً التي تتم فيها الصناعات الثقيلة والتي تفرز مواد ضارة وخطيرة جداً، كالمواد المسرطنة والغازات.

التلوث البلاستيكي: يكون نتيجة تراكم المنتجات البلاستيكية في البيئة التي تؤثر سلباً على

الحياة البرية.

**التلوث الحضري:** الموجود في المدن نتيجة الكثافة السكانية العالية والضوضاء والتكنولوجيا المستخدمة فيها.

**التلوث الإشعاعي:** وهذا النوع تعاني منه الدول التي تقوم بإنتاج الطاقة والمفاعلات النووية، والدول التي تعاني من الحروب.

**تلوث الغذاء:** يعد تلوث الغذاء مشكلة يتعرض لها الإنسان في شتى أرجاء البلاد، فالغذاء يتلوث أحياناً بالكائنات الحية الممرضة مثل: بكتريا الكوليرا والسل والتيفوئيد والديدان الشريطية.

---

[1] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، المرجع السابق، ص196.

ويتلوث الغذاء أحياناً من تحلل المواد الغذائية<sup>18</sup> سطة بعض الأحياء الدقيقة التي يتسبب عنها ما يعرف بالتسمم الغذائي في حالات فساد الحليب ومشتقاته والفواكه وغيرها من الأطعمة. ويعد الذباب والفئران وغيرها من الحشرات والحيوانات المنزلية من الوسائل الناقلة للملوثات إلى الغذاء، وهذه الآفات تترعرع في نفايات الإنسان المكشوفة التي يلقيها بالقرب من مسكنه أحياناً. ويبدو أنّ أشد أنواع التلوث الغذائي وأخطرها هو التلوث بالكيماويات من خلال المبيدات التي تستعمل لحماية المزروعات والأغذية المخزونة من الأوبئة والأمراض حيث ثبت أنّها تؤدي الإنسان إذ تنتقل إليه مع الغذاء، كذلك فالأسمدة التي تخلص بها التربة لتحسين الإنتاج الزراعي تنتقل إلى الإنسان عبر المواد الغذائية النباتية وتسبب له الأذى، بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة الناتجة عن المواد الكيميائية الحافظة التي كثر استخدامها في السنوات الأخيرة بشكل لافت للنظر. وتعدّ المعادن الثقيلة مثل: الزئبق مواد سامة للإنسان، والسّمك يأتي في مقدمة الأغذية التي يمكن أن تتلوث بهذه السموم، وقد أصبح من المعروف أنّ السمك الذي يستخرج من بعض المناطق.

**التلوث الضوضائي:** [1] إنّ التعرض للضوضاء الناجم عن المطارات وازدياد ضجيج السيارات ووسائل النقل الأخرى - القطارات والموسيقى العالية في المقاهي والمنتيات وأجهزة الإنذار في

السيارات الرسمية وغير الرسمية والضجيج في المصانع كلها تؤدي على التلوث الضوضائي، وهذا يؤدي على فقدان مؤقت لحدة السمع وإلى فقدان الكامل له إذا تعرض الشخص وباستمرار للصوت العالي، كما قد يؤدي هذا النوع من التلوث على الاضطرابات النفسية والعصبية للإنسان.

### درجات التلوث:

نظرا لأهمية التلوث وشموليته يمكن تقسيم التلوث إلى ثلاث درجات متميزة هي:

**1- التلوث المقبول:** لا تكاد تخلو منطقة من مناطق الكرة الأرضية من هذه الدرجة من التلوث، نظرا لسهولة نقله بأنواعه المختلفة من مكان إلى آخر سواء كان ذلك بواسطة العوامل المناخية أو البشرية. والتلوث المقبول هو درجة من درجات التلوث التي لا يتأثر بها توازن النظام البيئي

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر ، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ص 172 .

ولا يكون مصحوبا بأي أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية ،حيث يمكن التحكم فيه والسيطرة عليه.

**2- التلوث الخطر:**تعاني الكثير من الدول <sup>19</sup> اعية من التلوث الخطر والناجم بالدرجة الأولى

عن النشاط الصناعي وزيادة النشاط التعدين والاعتماد بشكل رئيسي على الفحم والبتترول كمصادر للطاقة. والتي تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التلوث حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد البيئي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية والبشرية.

**3- التلوث المدمر:**يمثل التلوث المدمر المرحلة الأكثر خطورة التي ينهار فيها النظام البيئي ويندثر ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لاختلاف مستوى الاتزان بشكل جذري. ولعل حادثة تشيرنوبيل التي وقعت في المفاعلات النووية في أوكرانيا خير مثال للتلوث المدمر، حيث أن النظام البيئي انهار كليا ويحتاج إلى سنوات طويلة لاستعادة اتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري وبتكلفة اقتصادية باهظة ويذكر تقرير لمجموعة من خبراء البيئة بأن منطقة تشيرنوبيل والمناطق المجاورة لها تحتاج إلى حوالي خمسين سنة لاستعادة الحالة الطبيعية.

**المطلب الثاني:مصادر وانعكاسات التلوث البيئي**

**الفرع 1: المصادر**

في الحقيقة لو نظرنا إلى مصادر التلوث هذه لوجدنا أن الإنسان هو المسؤول الأول والأخير عن ظاهرة التلوث البيئي بكل أشكاله وذلك بسبب قلة الوعي بأهمية البيئة حيث ينتج التلوث من مصادر متنوعة ومختلفة منها ما هو طبيعي ومنها ما يكون من صنع الإنسان، كملوثات الاحتراق، والتشييد، والتعدين، والزراعة، وللحرب صورة متزايدة في معادلة تلوث الهواء. انبعاثات المركبات الآلية هي أحد العوامل الرئيسية لتلوث الهواء. الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، المكسيك واليابان هم قادة العالم في تلوث الهواء والانبعاثات، فمصادر محطات التلوث الرئيسية تشمل مصانع الكيماويات، محطات توليد الطاقة بالفحم، مصافي النفط، البتروكيماويات النفايات النووية والحرق، والمزارع الكبيرة للدواجن ومنتجات الألبان والأبقار وغير ذلك، ومصانع إنتاج المعادن ومصانع البلاستيك وغيرها من الصناعات الثقيلة، حيث تتسبب الممارسات اللامشروطة في تلوث الهواء الزراعي والتي تشمل قطع الأشجار وحرق الغطاء النباتي الطبيعي وكذلك رش المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، كما أن المصدر المهيمن للتلوث الضوضائي [1] هو السيارات حيث تنتج حوالي تسعين من المائة من كل الضوضاء غير المرغوب فيها في جميع أنحاء العالم وإحداث الصخب. لذلك سنقسم هاته المصادر إلى:

**المصادر الطبيعية:** و تتمثل في الكائنات الدقيقة، الانجراف، التصحر والأمطار الحمضية. وتكاد تكون هذه المصادر شبه منعدمة بالمقارنة مع ما يتسبب فيه الإنسان إذ تُشارك الطبيعة في مشكلة التلوث، حيث تُنتج العمليات والأنشطة الطبيعية مجموعة من الملوثات، ومن بينها الغبار المتطاير من القشرة الأرضية، الميثان المنبعث من البحيرات العميقة والمستنقعات، أكسيد النيتروجين المتشكلة بفعل الصواعق، الأوزون الناتج عن تفاعل أكسيد النيتروجين مع المواد العضوية المتطايرة بوجود ضوء الشمس، الملوثات الحيوية كحبوب اللقاح والكائنات الحية الدقيقة بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكبريت المتكوّن بفعل الأنشطة البركانية.

**الكائنات الدقيقة:** تسبب الكائنات الدقيقة، كالبكتيريا، والفيروسات، والطفيليات بتلوث الماء، ويحدث ذلك عن طريق وصولها وتكاثرها في مصادر المياه السطحية والضحلة بجريان الماء

فوق سطح التربة ووصوله لمصدر المياه، وتعدّ الفيضانات هي المسبب الرئيسي لانتشار هذه الملوثات الحيّة، وينتج عن هذا التلوّث العديد من الأمراض.

### المصادر البشرية:(الصناعية)

**التلوّث الحراري ومخلفات المصانع والبيوت:** يُشكّل التلوّث الحراريّ للماء أحد المصادر الضّارة بالحياة المائيّة؛ فارتفاع درجة حرارة الماء يؤدي إلى انخفاض ذوبان الأكسجين بالماء، وزيادة كمية الأملاح، كما أنّ بعض الكائنات الحيّة التي تعيش بالماء قد لا تتكيّف مع ارتفاع درجة حرارته، ممّا يهدّد حياتها، ويرجع السّبب الرئيسيّ لارتفاع درجة حرارة المياه إلى استخدامها في المصانع الإنتاجيّة لتبريد خطوط الإنتاج، فيسبّب ذلك ارتفاع درجة حرارتها بسبب البخار الإضافي، ويتبع ذلك إعادة ضخّها للأنهار والبحيرات وغيرها بطريقة غير شرعية ممّا يسبب التلوّث المائيّ. كما تتسبّب مخلفات المصانع بتلوّث مصادر المياه بعدّة طرق، فقد يتمّ ذلك

[1] ميلود موسعي، المنظمات الحكومية ودورها في حماية البيئة، دار الخلدونية القبة القديمة الجزائر الطبعة 2017، ص140

عن طريق تصريف المخلفات الكيميائيّة بشكل <sup>21</sup> صحيح ووصولها لمصادر إمدادات المياه، أو من خلال تسرّب الأنابيب والخزّانات الموحّدة تحت الأرض ممّا يهدّد المياه الجوفيّة، كما يمكن للفيضانات الحاصلة أن تتسبب بوصول <sup>21</sup> المخلفات الموجودة بمدافن القمامة إلى مصادر المياه وتلوّثها، أمّا بالنسبة لمخلفات البيوت، فإنّ تلوّث مصادر إمدادات المياه قد يكون ناتجاً عن التصريف غير السليم للنفايات الكيميائيّة، كسوائل التنظيف، أو الدهانات، أو غيرها، ثمّ وصول هذه النفايات لمصادر المياه.

**الملوثات الإشعاعيّة والأسلحة البيولوجية:** تعتبر المواد المشعّة من ملوثات الماء الخطيرة وبعيدة المدى، ويرجع السبب الرئيسيّ لتلوّث المياه بهذه المواد إلى التفجيرات النوويّة التي حصلت؛ حيث انتشرت الجسيمات النوويّة بالهواء، ثمّ تساقطت على الأرض بعدّة أشكال، واختلطت بمصادر المياه ووصلت لجسم الإنسان عن طريق السلسلة الغذائيّة، ونظراً لكون هذه الجسيمات تتفكّك بشكل بطيء جداً؛ إلا أنّ التخلّص منها يُعدّ أمراً صعباً ويحتاج لمدى من الوقت.

**المبيدات والمخلفات الزراعية:** [1]تشكّل المبيدات مصدراً لتلوث المياه عن طريق المحاصيل الزراعية، وذلك بسبب اختلاطها بمصادر المياه الجوفية والسطحية عند استخدامها على المحاصيل الزراعية، وتصل هذه المبيدات الملوثة لمصادر المياه إما بسبب قدرتها على الذوبان في الماء حيث يسهل اختلاطها به، أو بسبب التطبيق الخاطئ عند استخدامها على المحاصيل، أو قد تساعد الظروف البيئية المحيطة على انتشارها فمشكلة تلوث الماء تكون بسبب المخلفات الأدمية والصرف الصحي إذ يعمل التلوث بالمخلفات الأدمية على تقليل موارد المياه العذبة وذلك بالتخلص من النفايات يومياً بإلقائها في المجاري المائية، عدم الالتزام بالقواعد الصحية و التبول والتبرز في مياه الترع والأنهار، التخلص من نفايات المصانع في الأنهار والبحار، وتتمثل المخلفات الزراعية في الأسمدة والمبيدات التي يتم تصريفها إلى المجاري المائية إذا لم تدور، والتي تُسبب تلوثاً للمياه بالأحماض، والأصباغ، والأملاح السامة، ومن

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ص208

هنا يضم هذا النوع من المخلفات خليطاً من الملوثات الكيميائية، المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية.

**الملوثات النفطية:**تعد من أكثر مصادر التلوث المائي انتشاراً وتأثيراً، ويحدث هذا التلوث نتيجة تسرب المواد النفطية إلى المياه، وخاصة المياه البحرية، وهي لا تتحصر بالمناطق الساحلية فقط، وإنما تمتد لتصل إلى سطح مياه المحيطات، والطبقات العميقة من المياه، ومن أسباب هذا التلوث نجد حوادث ناقلات النفط ومشتقاته، وحوادث استخراج النفط من الآبار البحرية، وعلى وجه الخصوص عند فصل الماء عن الزيت فصلاً تاماً، أو بسبب تسرب النفط من الآبار المُحاذية للشواطئ، أو نتيجة لتلف أنابيب نقل النفط من آباره البحرية إلى الشواطئ، أو غرق الناقلات النفطية المليئة بالنفط، أو اصطدامها بالسفن الأخرى. للنفط تأثير ضار على المخلوقات البحرية، إذ ينتج عنه تسمم هذه المخلوقات، حيث تُخزن المواد الهيدروكربونية المُشكلة للنفط في الأنسجة الدهنية، والبنكرياس، والكبد الخاص بالأسماك، وهذه الأخيرة تؤدي إلى إصابة الإنسان بالسرطان.

الانبعاثات الصناعية: تُعتبر الانبعاثات الناتجة عن عمليات تكرير النفط، والغاز، بالإضافة إلى تلك الصادرة عن الصناعات الورقية مصدراً أساسياً لتلوث الهواء؛ حيث تعمل على إطلاق أكاسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، ومجموعة من المواد العضوية المتطايرة، إلى جانب ذلك تُسهم عمليات التعدين، وإنتاج الخرسانة، والألمنيوم في زيادة تفاقم مشكلة تلوث الهواء.

**عوادم السيارات:** تُطلق السيارات مجموعة من المواد الملوثة للهواء، ومن أبرزها ما يأتي:

**أول أكسيد الكربون:** يُشكّل مركّب أول أكسيد الكربون تهديداً لصحة الإنسان، وذلك لقدرته على التأثير بصورة سلبية على الدورة الدموية في الجسم. أكاسيد النيتروجين: وتتضمّن أول أكسيد النيتروجين، وثاني أكسيد النيتروجين، وهناك العديد من الأضرار البيئية لوجود هذين المركّبين في الجو، كإنتاج الأوزون، والمساهمة في تكوّن الأمطار الحمضية.

**مركبات الهيدروكربونات:** تتمثّل خطورة الهيدروكربونات بقدرتها على إنتاج الأوزون الذي يُشكّل خطراً حقيقياً على عملية التنفس عند الإنسان.

**الجسيمات الدقيقة:** تؤثر الجسيمات الدقيقة على الجهاز التنفسي، وقد تصل خطورة هذا الأمر في بعض الأحيان إلى الوفاة.

23

**إزالة الغابات:** يؤدي تدهور الغطاء النباتي الناتج عن عمليات إزالة الغابات إلى ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون، وذلك لأنّ الأشجار تلتقط هذا المركّب من الجو وتخزّنه في أنسجتها النباتية في عملية معروفة علمياً بعزل الكربون لاستخدامه في عملياتها الحيوية.

**المعادن الثقيلة:** تؤدي المعادن دوراً مهماً في حياة الأحياء وفعاليتها البيولوجية المختلفة، ولكن تكون هذه المعادن سامة وخطرة في تراكيز معينة. ومما يزيد من خطورة هذه المعادن في البيئة هو عدم إمكانية تحليلها بواسطة البكتريا والعمليات الطبيعية الأخرى فضلاً عن ثبوتها والتي تمكنها من الانتشار لمسافات بعيدة.

**الأمطار الحمضية:** [1] وتؤدي الأمطار الحمضية إلى إحداث تغير في طبقة التربة الزراعية وتذيب عدداً من العناصر والمركبات التي تسري إلى جوف التربة ومن ثم إلى المياه الجوفية التي قد تستخدم في الشرب أو ري المزروعات. كما تعمل الأمطار الحمضية على زيادة

حموضة التربة مما يؤثر على أحياء التربة ويلحق الضرر في خصوبتها وتؤدي إلى موت النباتات ، كما يمكن أن تحتوي هذه الأمطار عند تسربها في جوف التربة على عناصر ذائبة خطيرة وسامة مثل المعادن الثقيلة كالرصاص والزنك.

**الفرع 2: المخاطر:** إن الانعكاسات بمعناها الحقيقي إما أن تكون إيجابية أو سلبية ، غير أن المقصود هنا بالذات هي المخاطر السلبية بالنظر إلى الموضوع المطروح أمامنا ففي الحقيقة يعتبر التلوث البيئي من أكثر المخاطر التي تواجه الإنسان فقد يتسبب التلوث في فناء البشرية والكائنات الحية جمعاء، ويمكن حصر مخاطر التلوث البيئي بالنقاط التالية:

- وصول الملوثات إلى المياه يؤدي إلى إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض مثل الكوليرا،
- التلوث بوصوله إلى الكائنات الحية كالحيوانات، والغطاء النباتي يؤدي إلى تسممها وفنائها ما يؤثر على موارد الغذاء فيعجز الإنسان عن توفير طعامه، وشرابه لتنتشر المجاعات، ويرتفع

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي ،المرجع السابق ،ص208

على إثرها معدل سوء التغذية، وحدوث الوفاة.

- التلوث البيئي يفقد التربة خصوبتها لأنه <sup>24</sup> خصائصها ومكوناتها فتصبح غير صالحة للزراعة ما يؤدي إلى تصحرها مع الوقت، فتموت النباتات، وينتشر الجفاف ما يؤثر على حياة كل من الكائنات الحية، والإنسان.

- في الحقيقة يعتبر التلوث البيئي أحد أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تتمثل في ازدياد درجة الحرارة السطحية المتوسطة في العالم مع زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون، الميثان، وبعض الغازات الأخرى في الجو.

- يتسبب التلوث البيئي بنشوء ظاهرة الاحتباس الحراري الذي نتج عنها ذوبان جليد القطبين الشمالي والجنوبي، وارتفاع نسبة المياه في البحار والمحيطات، ومن المتوقع بعد عدة سنين سيؤدي ارتفاع منسوب المياه إلى غرق الكرة الأرضية بمن عليها.

- لقد ترك التلوث البيئي مخاطر جسيمة على الغلاف الجوي، وتسبب في اتساع ثقب الأوزون ما أدى إلى تعرض الأرض للأشعة فوق بنفسجية، ومن المعروف أن هذه الأشعة تؤدي إلى

إصابة الإنسان بسرطان الجلد، كما وتلحق الضرر بالنباتات فتضعف إنتاجيتها ما يهدد الأمن الغذائي العالمي.

-تعرض الحيوانات إلى مستويات كبيرة من الملوثات المختلفة يؤدي إلى إضعاف مناعتها وصحتها ما يجعلها أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية وغير المعدية، مما قد يُشكّل سبباً في إعاقة تنوع الحياة البرية على سطح الكرة الأرضية. استنشاق الهواء الملوث بالغازات والجسيمات يؤدي إلى تعرض الإنسان لعدة أمراض.

و قد شهد العالم بعض الكوارث البيئية التي لعبت دوراً أساسياً في زيادة نسبة التلوث وانتشار الأمراض الخطيرة، فيما يلي سنتعرف على أشهرها:

-**كارثة تشيرنوبل:** [1]تعتبر هذه الكارثة أكبر كارثة نووية شهدها العالم، ففي يوم السبت 26 أبريل من عام 1986 حدث انفجار في المفاعل رقم 4 ما أدى إلى انتشار الإشعاعات في منطقة كبيرة تحيط بالمفاعل ومات على أثرها 100 إنسان كضحية لهذه الإشعاعات، وتم

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي ،المرجع السابق ،ص208

إجلاء ما يقارب 14 ألف شخص عقب الانفجار ، وأعلنت على أثرها السلطات في أوكرانيا أن منطقة تشيرنوبل "منطقة منكوبة".

- **كارثة بوبال:** [1]من أسوأ الكوارث الصناعية على مر التاريخ، حدثت هذه الكارثة في 3 ديسمبر 1984 في مدينة بوبال في الهند عندما انفجار مصنع المبيدات لشركة يونيون كاربايد ما أدى إلى انطلاق غاز ميثيل إيزوسيانات، وتعرض على إثرها أكثر من نصف مليون نسمة لهذا الغاز والمركبات كيميائية أخرى، فبلغت حصيلة الوفيات إلى 2259 شخصاً، أما أعداد المتضررين الإجمالي بلغت بين 150 و 600 ألف.

- **كارثة محطة فوكوشيما:** حدثت هذه الكارثة بعد زلزال اليابان في 11 مارس 2011، حيث حدثت مشاكل التبريد ضمن مفاعل فوكوشيما النووي ما أدى إلى ارتفاع في ضغط المفاعل وتبعها مشكلة في التحكم بالتنفيس نتج عنها زيادة في النشاط الإشعاعي، وللأسف تسببت الكارثة في تسرب الإشعاعات إلى الوسط المحيط، ووصلت المواد المشعة إلى مياه الشرب، والخضروات وغيرها من المواد الغذائية، وتحتاج اليابان إلى 40 سنة حتى تتخلص من الآثار

المشعة. تؤثر هذه الملوثات سلباً على صحة الإنسان، فهي تقتل العديد من الكائنات الحيّة بما فيها البشر، وتؤثر على الأوزون الذي يسبب مشاكل صحية كثيرة ويعود معظمها نتيجة تلوث مياه الشرب. فالتلوث البيئيّ يسبب تغيرات سلبية في المحيط، وله أشكال كثيرة وعديدة، وتقسم البيئة الطبيعيّة إلى الغلاف الجوي، والغلاف المائي، واليابسة، والمحيط الجوي، وفي حالة تلوث جزء منها يؤدي إلى انتقال الملوثات إلى الأجزاء الأخرى، وتعتبر هذه الملوثات ضار على الإنسان بالدرجة الأولى؛ بسبب حاجته إلى تلك الأنظمة الرئيسيّة في حياته اليوميّة، ولكي يبقى على قيد الحياة. ومع هذا فإن تعقد الحياة وضعف الوعي البيئي وعدم وجود برامج شاملة ودائمة للاستفادة من المخلفات والنفايات بطرق علمية.

---

[1] حمدي عطية مصطفى عامر، حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي ،المرجع السابق .

من خلال ما سبق ونتيجة لما 26 في هذا الفصل يمكن لنا أن نستخلص أن البيئة كموضوع عام هي في الحقيقة تحتاج في دراستها إلى العديد من الأبحاث والمشاريع البحثية ، حيث أن هذا الموضوع هو الشغل الشاغل في ظل الظروف والأوضاع الراهنة، ما تطلب منا التفصيل بعض الشيء خاصة فيما تعلق بتحديد المفاهيم مراعين في ذلك الجانب الديني والعلمي ومدى التقارب الملاحظ في هذا الشأن ،مع العلم أن الإسلام كان له السبق في التعرض لهذا الموضوع نظراً لحساسيته وكيف أن الله قد أوجب علينا أن نحافظ على البيئة بحكم أنها تقدم خدمات جليلة لمختلف الأجناس ،وباعتبار أن الإنسان هو وحده القادر على التسبب في أي اختلال أو فقدان لبعض مقومات الحياة والأنماط البيئية ،وهذا كله من أجل تحقيق الأطماع والمسائل الشخصية على حساب باقي المخلوقات ، ومن بعد ذلك عرجنا على التلوث وكيف أن هذا الأخير يؤثر مباشرة في التركيبة الحيوية للطبيعة ويؤدي إلى الفوضى واللااستقرار للنظم البيئية ، حيث تناولنا جميع أنواع التلوث و كيف يمكنه التأثير على البيئة الطبيعية والبشرية. إضافة إلى ذلك ارتأينا الولوج بعض الشيء والتعمق قليلاً حتى نبين للقارئ

وندفعه إلى الإطلاع على المعلومات المتعلقة بهذا الشأن ، علما أن التفصيل في موضوع التلوث البيئي من شأنه أن يلهم البعض بالدراسة و التحليل أكثر فأكثر لأن التلوث البيئي الكل معني به .

## الفصل الثاني:

# المجهودات الدولية والوطنية

## لحماية البيئة

سننظر في الفصل الثاني من هذا البحث إلى المجهودات الدولية والمحلية للجزائر لأجل حماية البيئة والنظم البيئية إذ يظم المبحث الأول طرق وسائل حماية البيئة على الصعيد العالمي وهذا من خلال القانون الدولي لحماية البيئة نشأته وتطوره المبادئ التي يقوم عليها ومدى فعاليته ،ومن ثمة نعرض على المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لنتعرف عليها ونرى كيف تأسست ونضرب عنها بعض الأمثلة لنصل في النهاية إلى الدور الذي تلعبه في حماية البيئة.

أما المبحث الثاني فسيدرس السياسة الوطنية الجزائرية للبيئة كحالة من خلال إشكالية واقع البيئة فيها وما هي المشاكل التي تعترض حمايتها أو بالأحرى العوائق وصولاً إلى الآليات التي تنتهجها الجزائر لحماية البيئة من حماية إدارية والطواقم المجندة الكفيلة بهذه العملية تؤطرها دون أن ننسى الوسائل القانونية التي تبنتها الدولة في ذلك من أساليب تحفيزية وأخرى ردية

والجزاء المترتبة عن التجاوزات وعدم الالتزام بالقرارات المتخذة والمعمول بها من خلال  
ترسانة القوانين التي تدعم الحفاظ على البيئة وسلامتها.

### المبحث الأول: طرق حماية البيئة على المستوى الدولي

28

تنامت مشاكل البيئية واتسع نطاقها و أصبحت أكثر تعقيدا بسبب الحركة الصناعية  
المتسارعة التي نتج عنها تلوث لا حدود له و استغلال استنزافي ألحق أضرارا برأس المال  
الطبيعي، لتصبح بذلك قضية الاهتمام بحماية البيئة انشغال العصر ، بيد أن عجز الدول  
منفردة على مواجهة هذه المعضلات المستحدثة والخطيرة التي أصبحت تهدد الوجود الإنساني  
و حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة، كان لابد من التعامل معها في إطار قانوني يكفل  
تعاوننا دوليا بين جميع فواعل المجتمع الدولي، وهذا ما يتحقق في إطار قانون دولي يهتم  
بقضايا البيئة المتعددة، و هو ما أصبحنا نطلق عليه القانون الدولي للبيئة، و الذي بدوره يرمي  
بشكل أساسي إلى حماية البيئة من الأخطار و الأضرار التي تواجهها، أو الحد و التقليل منها.

## المطلب الأول: من خلال القانون الدولي لحماية البيئة

لقد سعت الدول مجتمعة عبر العالم إلى إيجاد نظم قانونية موحدة حتى لا يمكن اختراقها، حيث ارتأت وضع قانون دولي موحد لحماية البيئة من المخاطر المحيطة والمترتبة بها وخلصوا في النهاية إلى تبني فكرة وضع القانون الدولي لحماية البيئة.

### الفرع 1: التعريف والمبادئ

أولا/التعريف: [1] عرف القانون الدولي البيئي بأنه " مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي العام التي تنظم نشاط الدول في مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة ، التي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي أو خارج حدود السيادة الإقليمية " ، في حين عرفه البعض بأنه مجموعة القواعد القانونية الدولية العرفية والاتفاقية المتفق عليها بين الدول للحفاظ على البيئة من التلوث ، كما أنه مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي ترمي إلى المحافظة على البيئة و حمايتها ، من خلال تنظيم نشاط أشخاص القانون الدولي العام في مجال منع وتقليل الأضرار

[1] رياض صالح أبو العطا ، حماية البيئة في ظل القانون الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، 2009، ص11.

[1] سايج تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2014، ص28.

[1] ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق اسكندرية ، ص16.

البيئية وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة " ، وقانون البيئة هو القانون المنظم لجميع النشاطات المتداخلة مع الطبيعة والتي من شأنها أن تلحق أضرار بالبيئة أو تسبب انعكاسات سلبية عليها. أي القانون الحامي للطبيعة والتنوعات البيولوجية التي تتداخل معها وما تحويه هذه التنوعات من كائنات حية، كما أن مضمون تطبيق هذا القانون متسع بشكل كبير نظرا لارتباط البيئة بغالبية النشاطات الإنسانية. وبذلك فإن هذا القانون مرتبط بالعديد من التشريعات القانونية المختلفة. إذا هو يضم القواعد القانونية التي تدور حول محور مكافحة التلوث وحماية البيئة من المخاطر الكبرى وتصحيح الدمار الذي يلحق بالطبيعة نتيجة للاستثمارات البشرية الجائرة والحفاظ على مكامن الثروة الطبيعية بمأمن عن أي انحدار قد يصيبها.

ثانيا/المبادئ: [1] هي مجموعة من التصرفات التي تشكل قبولا من الوسط الاجتماعي كونها نتاج التراث الثقافي والتراث الطبيعي المشترك في إقليم معين. فهي تعبير عن واجبات سلوكية

مقبولة اجتماعيا وتفرض نفسها على أنها كذلك. والمبادئ المعيارية هي مبادئ تحدد القواعد القانونية النافذة فقد تكون واردة في الأحكام التشريعية أو الأحكام التنظيمية أو بالدستور والهدف الرئيسي منها خلق مفاعيل قانونية يفرض من خلالها موجبات إلزامية ومن هذه المبادئ:

**1-المبادئ المعيارية:**وهي مبادئ تحدد القواعد القانونية النافذة وتفرض من خلالها واجبات ومن هذه المبادئ:

**أ-مبدأ الوقاية:**يقوم مبدأ الحماية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإضرار بالبيئة أو إصابتها بأضرار يصعب إزالتها أو إعادة الحال لما كانت عليه. وأول من سن هذا المبدأ هو القانون الفرنسي الخاص بمكافحة تلوث الهواء الذي نص على وجوب استغلال واستخدام التصميم البنائي الثابت والمتحرك في سبيل تلافي التلوث. كما نص القانون السويسري على المبدأ وأيضا كان المبدأ أساسا لاتفاقية خاصة بالاتحاد الأوربي تحت عنوان إجراءات الوقاية.

---

[1] براكني بن عبد الله ،مبدأ الحيطة في القانون الدولي للبيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ،جامعة د.الطاهر مولاي- سعيدة2015-2017،ص8.

**ب-مبدأ الاحتراس:**هو تصرف يفرضه القانون يجب إتباعه من قبل أي شخص يقوم بنشاط يفترض أنه يسبب خطر فادح على الص <sup>30</sup> " امة أو السلامة العامة أو على البيئة، حيث يحتم المبدأ على السلطة العامة بأن تقوم بفرض قوانين وإجراءات صحية وأمنية لتجنب حدوث الأضرار واتخاذ كافة التدابير والأحكام التي تسمح لها بالكشف عن الأخطاء وتقييمها وتقليص حجمها إلى المستوى المقبول أو التخلص منها كليا إن أمكن وذلك ضمن كلفة اقتصادية واجتماعية مقبولة ومحتملة وغير مرهقة على أن تكون الإجراءات الوقائية متناسبة مع حجم الخطر أو الضرر البيئي. هذا مع منح الإمكانية لتعديل هذه الإجراءات بما يتناسب مع الوقائع

**2-المبادئ الإدارية:** [1]وتدعى مبادئ توجيهية وتهدف إلى تنسيق خيارات الإدارة ضمن الأساليب المتاحة بما يخص المشكلات البيئية.

أ-مبدأ الملوث يدفع:يفترض من خلاله أن يلزم فاعل الضرر البيئي بإصلاح ما قام به من أضرار أو إلزامه بالتعويض عن تكاليف إزالة الضرر وإعادة الحال لما كانت عليه وتصحيح الأوضاع الشاذة في نشاطه كي لا يتسبب بالضرر مرة أخرى وكان القانون السويسري أول من تبنى قواعد قانونية مستلهمة من هذا المبدأ حيث نص أن الرسوم الناتجة عن المعايير التي يلزمها القانون تترتب على عاتق المتسبب بها. أما الفرنسي فقد أورد هذا المبدأ صراحة في قانون بارنييه حيث أوجب تحمل الملوث للرسوم الناجمة عن الإجراءات الوقائية للحد من التلوث. ثم طور من المبدأ حيث أوجب في بعض الحالات إن الملوث والمستخدم يدفع.

ب-مبدأ حق البيئة:يفرض على الدولة أن تسن الإجراءات والالتزامات من أجل حماية البيئة وعدم السماح لأي عمل أن يمس بالطبيعة أو المناظر الطبيعية أو يضائل من حجمها. باعتبار أن هذه البيئة هي حق لكل مواطنيها الحاليين والأجيال القادمة. وجاء هذا المبدأ بشكل صريح وواضح في الدستور الإسباني حيث نص على أن لكل فرد الحق في بيئة سليمة ومتوازنة وبنفس الوقت يترتب عليه حمايتها. ثم كرست فرنسا المبدأ في دستورها أيضا بعد أن ورد في القوانين البيئية صراحة كما انه اخذ صورة اهتمام كبير .

ج-مبدأ الشرطة البيئية:كإحدى وسائل التأمين ومدى فعاليتها وطرق استخدامها في مجال

---

[1] موقع قانون ديزاد ، مصادر قانون حماية البيئة ، السبت 08 نوفمبر 2014 تاريخ الإطلاع: 2019/05/04.

تطبيق الأنظمة المقارنة فهي الجهاز أو السلطة المسؤولة عن ضبط المخالفات البيئية وتنظيم محاضر الضبوط الخاصة بالمخالفات وتحويلها إلى القضاء وتختلف الشرطة البيئية باختلاف القوانين النافذة في البلدان. حيث نجد<sup>31</sup> في البلدان شرطة بيئية متخصصة تتابع مسائل بيئية محددة فمثلا مسائل حماية الغابات والأحراش ،كما نجد بعض الدول تمنح الشرطة العامة هذه المهمة وكذلك قمع أي مخالفة تنصب على مكونات البيئة بشكل عام وبعض الدول تمنح لبعض الموظفين العموميين ذو الكفاءة والخبرة الفنية والعلمية مهمة ضبط بعض المخالفات البيئية ضمن حدود اختصاصهم حيث يكون للموظف صفة الشرطة البيئية في حدود اختصاصه المكاني والنوعي فقط. وعموما كل من يتصف بصفة الشرطة البيئية يكون على عاتقه ضبط المخالفات البيئية ضمن إطار صلاحياته النوعية والمكانية .

## الفرع 2: الخصائص والمصادر:

أولاً/الخصائص: [1] إن للقانون الدولي البيئي مجموعة من الخصائص والسمات تستند إلى خطورة موضوعه وطبيعته ، وهو حماية البيئة والذي يؤدي التهاون في تنظيمه إلى اختلال التوازن الطبيعي بين عناصر البيئة ومكوناتها وتدمير النظم البيئية كافة ، بما يهدد في النهاية الإنسان وسائر المخلوقات على كوكب الأرض . ومن تلك الخصائص نذكر:

أ-قانون حديث النشأة: إن التعدي على البيئة ونظمها الطبيعية ليس وليد الظروف الراهنة وحسب ما استدعى إيجاد قانون يحرص على البيئة ويسعى إلى حمايتها . ويمكن اعتبار أوائل القرن التاسع عشر بداية لذلك فقد بدأ الاهتمام بتنظيم مجاري المياه والأنهار والبحيرات الدولية ، خصوصاً مع إبرام معاهدة باريس عام 1814 التي تضع المبادئ التي تحكم تنظيم استخدام مياه نهر الراين بين الدول التي يمر بها . ومنذ عام 1815 أبرمت العديد من الاتفاقيات المنظمة لحقوق الصيد والرقابة الملاحية في الأنهار الدولية ، ومناطق المياه العذبة الحدودية. ولكن ميلاد هذا القانون من الناحية الواقعية يرجع إلى مشارف النصف الثاني من القرن

---

[1] موقع قانون ديزاد ، مصادر قانون حماية البيئة ، السبت 08 نوفمبر 2014 تاريخ الإطلاع: 2019/05/04.

[1] داليا مجدي عبد الغني ، القانون الدولي و البيئة ، ص 20/12.

[1] مقال مأمون عارف فرحات ، القانون الدولي للبيئة ، مقتبس يوم 2019/05/09 site/mamounfarhatyahoocom.

العشرين، وتمثل ذلك في إبرام عدد من الاتفاقيات الدولية ، ومنها اتفاقية لندن لعام 1954 الخاصة بمنع تلوث مياه البحار بالبترو 32 إتفاقية جنيف للحماية من الإشعاع الذري لعام 1960 ، وكذلك اتفاقية موسكو لعام 1963 الخاصة بحظر تجارب الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي أو تحت الماء أو في أعالي البحار غير أن تلك المحاولات كانت محدودة الفعالية ، نظراً لكونها نسبية الأثر من حيث قلة عدد الدول المنضمة إليها ، بالإضافة إلى عدم وضوح الالتزامات التي تقررها وعدم كفايتها من الناحية القانونية ، ويمكن الجزم بأن البداية الحقيقية للقانون الدولي البيئي كانت مع عقد مؤتمر استوكهولم بالسويد عام 1972 لمناقشة الأخطار المحدقة ببيئة الإنسان . وقد تمخض عن هذا المؤتمر مجموعة مهمة من المبادئ

والتوصيات ، تضمنها إعلان استوكهولم لعام 1972 ، هذه المبادئ والتوصيات كانت ولا تزال نبراساً ومرشداً للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية البيئة في قطاعاتها المختلفة.

**ب- قانون ذو طابع فني:** من الخصائص المميزة للقانون الدولي البيئي أن قواعده ذات طابع فني فهي تحاول المزج بين الأفكار القانونية والحقائق العلمية البحتة المتعلقة بالبيئة ، وذلك في رسم السلوك الذي ينبغي التزامه في التعامل مع عناصر البيئة والأنظمة الإيكولوجية ، من حيث مواصفاته والحدود التي يمارس فيها ، وحكم الخروج عليها والجانب الفني في هذا القانون نلمسه في أن قواعده لا ترمي فقط إلى الحفاظ على البيئة ، بل إلى وضع بعض القيود الفنية على القواعد القانونية التي تقرها فروع قانونية أخرى فعلى سبيل المثال فإن القاعدة القانونية التي تقرر أن أعالي البحار مفتوحة لكل الدول ، ساحلية كانت أو غير ساحلية ، ولكل دولة أن تمارس فيها حرية الملاحة وحرية التحليق وحرية وضع الكابلات وخطوط الأنابيب ، وإقامة الجزر والمنشآت الصناعية ، وحرية صيد الأسماك ، والبحث العلمي وذلك وفقاً للمادة رقم 2 من اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام 1958 ، والمادة 87 من قانون البحار الجديد لعام 1982، ثم يأتي القانون الدولي البيئي ليضع الحدود والقيود على ممارسة تلك الحرية ، ويقرر أن هناك لزاماً على الدول الحفاظ على البيئة البحرية لأعالي البحار من التلوث ، وإلا تحملت الدولة المخالفة تبعة المسؤولية الدولية عن عملها والجانب الفني للقانون الدولي البيئي نلمسه

---

[1] داليا مجدي عبد الغنى ، القانون الدولي و البيئة ، ص 20/12  
ك جوانب علمية فنية خاصة بالبيئة ،  
كنوعية الملوثات ومركباتها العضوية وغيرها من 33 لومات الكيميائية والفيزيائية ، وهو ما يجب  
على القواعد القانونية استيعابها ، فإن الهيئات والأجهزة المختصة لدى المنظمات الدولية  
المعنية ، سوف تسهم في جلاء العديد من تلك الجوانب.

**ج- قانون ذو طابع تنظيمي أمر:** حيث يهدف المشرع الدولي من هذا القانون إلى الحفاظ على البيئة والصحة الإنسانية من الأخطار الناتجة عن التلوث وغيره من مصادر تهديد البيئة . ولكي يحقق هذا الهدف فقد أسبغ على قواعد القانون الدولي البيئي طابعاً ملزماً . بمعنى أن هناك جزاءات قانونية تترتب على مخالفة قواعده ، فعلى سبيل المثال: تنص المادة /235/ من

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على أن: «الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها» وهي مسؤولة وفقاً للقانون الدولي كما تكفل الدول أن يكون اللجوء إلى قضائها متاحاً وفقاً لنظمها القانونية ، من أجل الحصول السريع على تعويض كافٍ أو على أي ترضية أخرى فيما يتعلق بالضرر الناتج عن تلوث البيئة البحرية الذي يسببه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريين الخاضعون لولايتها ، كما نصت المادة 12 من اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث لعام 1976 على أن « تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتعاون في أقرب وقت ممكن في صياغة وإقرار الإجراءات المناسبة المتعلقة بتحديد المسؤولية القانونية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية بسبب خرق أحكام هذه الاتفاقية والبروتوكولات المعمول بها والطابع الإلزامي للقانون الدولي البيئي تبرره طبيعة المصلحة التي يحميها هذا القانون ، فهي مصلحة مشتركة ينبغي على جميع الدول العمل على حمايتها ، عن طريق الاستعمال المعقول والمفيد لموارد البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية ، لذلك ينبغي على جميع الدول أن تتعاون لتطوير القانون الدولي البيئي فيما يتعلق بقواعد المسؤولية الدولية وتعويض ضحايا التلوث والأضرار البيئية المختلفة ، ويمكن أن يتم ذلك على أساس دخول الدول في اتفاقيات دولية عالمية وإقليمية ، سواء متعددة الأطراف أو ثنائية كما ورد النص على ذلك في مبادئ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972. ونشير أخيراً إلى أن موارد البيئة باعتبارها تراثاً مشتركاً للإنسانية يجب أن تتضافر جميع الجهود الدولية للحفاظ عليها وحمايتها من الأخطار المحدقة بها.

**د - قانون ذو طابع دولي:** إذا كانت مشكلة حماية البيئة تهم كل دولة، بحيث تسعى كل واحدة منها إلى وضع قواعد قانونية لمواجهة الأخطار البيئية، إلا أن المجتمع الدولي قد اهتم بها ونبه إلى خطورتها وعمل على الوقاية منها، ووضع الحلول لها. فأغلب قواعد قانون حماية البيئة هي قواعد اتفاقية عملت بها الدول من خلال الاتفاقيات الجماعية أو الثنائية، على وضعها باعتبارها الأنسب ليس فقط لأن الأخطار التي تهدد البيئة عالمية الأثر والمضار، بل أيضاً لأن فعالية وسائل الحفاظ على البيئة، تقتضي التنسيق ضمن سياسة دولية موحدة في مجال وضع القواعد والأنظمة المتعلقة بالبيئة.

ثانيا/المصادر: [1]تعتبر المصادر التقليدية للقانون الدولي هي المصادر الرسمية للقانون الدولي للبيئة وتمثل فيما يلي:

أ-المعاهدات والاتفاقيات الدولية:يكاد يجمع فقهاء القانون الدولي في تعريفهم للاتفاقيات و المعاهدات الدولية باعتبارها اتفاق دولي مكتوب يبرم بين شخصين من أشخاص القانون الدولي العام أو أكثر ، يستهدف ترتيب آثار قانونية معينة طبقا للقانون الدولي العام ، كما يمكن استخلاص تعريف المعاهدة الدولية من نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969التي تنص على ما يلي " يقصد بـ "المعاهدة" الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة " وتعد المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات من أهم المصادر الرئيسية للقانون الدولي البيئي ، إذ تتنوع هذه الاتفاقيات وتختلف باختلاف المجالات البيئية وتعددتها سواء كانت بيئة برية أو بحرية أو جوية ومن هذه الاتفاقيات ، اتفاقية روما لعام 1951 الخاصة بحماية النباتات ، واتفاقية بون لعام 1979 الخاصة بحفظ الأحياء البرية ، اتفاقية لندن لعام 1954 الخاصة بمنع تلوث البحار بزيت

---

[1] سايح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية الطبعة الأولى 2014 ،ص32.

البتترول واتفاقية الأمم المتحدة لأعالي البحار لعام 1985 ، واتفاقية موسكو لعام 1963 الخاصة بحظر أجراء التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء.

ب-العرف الدولي: [1]تصنف المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية العرف الدولي باعتباره المصدر الثاني ضمن مصادر القانون الدولي ، إذ تشكل قواعد القانون الدولي في أغلبها قواعد عرفية تم تقنينها في معاهدات دولية عامة ، والقاعدة العرفية تنشأ من خلال إتباع وتواتر أشخاص القانون الدولي العام سلوكا معيناً مع توفر الاعتقاد والاقتراع لديهم بالزامية إتباع ذلك السلوك. فقد عرفه الدكتور صلاح الدين عامر بأنه " مجموعة القواعد العرفية الدولية المستقاة من العادات الدولية المرعية و المعتبرة ، بمثابة القانون دل عليه تواتر الاستعمال " فالعرف الدولي يمثل البداية الحقيقية لقواعد القانون الدولي بالنظر لأن طريقة

تكوينه. وتتمثل أهمية العرف الدولي ، في وجود مجموعة كبيرة من القواعد المفصلة التي تشكل القسم الأكبر من القانون الدولي العام المعترف به ، ويشكل هذا الجزء من القانون الدولي العام ، معظم القواعد التي تنظم المناطق المختلف على سيادتها بين الدول ، وكذلك حرية الملاحة فيعرض البحار ، والامتيازات والحصانات .والحقيقة أن المبادئ المتعلقة بحماية البيئة والتنمية التي جاء بها إعلان ستوكهولم بصفة عامة والمبدأ 21 بصفة خاصة يحتل مكانة هامة في نطاق العرف الدولي باعتباره مصدرا رئيسيا للقانون الدولي البيئية ، والذي يحدد مسؤولية الدول عن النشاطات التي تسبب أضرارا عابرة للحدود ، سواء كانت هذه الأنشطة تجري على إقليمها أو خارج نطاق ولايتها الإقليمية ، ولكنها تخضع لرقابتها.

**ج-مبادئ القانون العامة:**ويقصد بالمبادئ العامة للقانون بأنها " مجموعة القواعد التي تهيمن على الأنظمة القانونية والتي تنفرع عنها قواعد أخرى تطبيقية تخرج إلى حيز التنفيذ في صورة العرف و التشريع ".ولقد تعززت الحماية الدولية للبيئة بفضل تلك المبادئ التي شكلت قواعد عرفية عامة وملزمة ظهرت في المجتمع الدولي نتيجة تلوث البيئة منها " مبدأ الاستخدام غير الضار للإقليم " فهذا المبدأ يصلح لأن يكون أساسا للمسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بالنفائات الخطرة وتساءل الدولة المصدرة عن خرق هذه القاعدة الدولية القانونية العامة.

[1] المرجع السابق ص32.

مصادر القانون سواء على المستوى الداخلي ، أو المستوى الدولي وسواء أكان هذا القضاء مدنيا أم جزائيا ، ويناط بأحكام القضاء الدولي والتي تعد من مصادر القانون الدولي العام على وجه العموم أحكام محاكم التحكيم ، والمحكمة الدائمة للعدل الدولي ومحكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى ما يصدر الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة من آراء استشارية أو أي أجهزة دولية أخرى . ويعتبر القضاء من المصادر التفسيرية أو الاستثنائية للقانون الدولي البيئي ، ويلعب دورا مهما في تفسير النصوص القانونية الجامدة ، واستنباط الحلول للمسائل العلمية التي لم يتعرض لها المشرع ، وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية التي منحت محكمة العدل الدولية الاختصاص بفض المنازعات سواء المتعلقة بتفسيرها أو بتطبيقها ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية هلسنكي لعام 1974 واتفاقية لندن لعام 1954

هـ- **الفقه الدولي:** أن الفقه يمثل الجانب العلمي للقانون لأنه يقوم على استخلاص الأحكام الجزئية من الأصول الكلية للقواعد القانونية بالطرق العلمية ومناقشة قواعد القانون للكشف عن عيوبها ومزاياها وأختلف الفقه الدولي حول الدور الفقهي لفقهاء القانون الدولي كمصدر احتياطي من مصادر القانون الدولي العام ، فقد ذهب البعض إلى تراجع دور الفقه الدولي ، بمعنى أنه لا ينشئ قواعد دولية وإنما يفسر هذه القواعد الدولية الموجودة ويعلق عليها مما يعني أننا أمام مصدر كاشف للقاعدة القانونية الدولية وليس منشأ لها ، في حين ذهب غالبية الفقهاء إلى تراجع هذا الدور إلى ما دون المصادر الثانوية كمصدر من مصادر القانون الدولي

**المطلب الثاني: من خلال دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية**

**الفرع 1: المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية [1]**

أولاً/ **المنظمات الدولية الحكومية:** المنظمات الدولية هي هيئة تضم مجموعة من الدول ، من خلال اتفاق دولي يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة على نحو دائم و تتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية و الذاتية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها في المجال الدولي. وتقوم على إرادة مجموعة من الأشخاص الاعتبارية (مثل المنظمات الدولية الحكومية) التي تتكون من الدول

[1] رياض صالح أبو العطا ، حماية البيئة في ظل القانون الدولي العام ، دار الجامعة الجديدة ، 2009، ص85.

كمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تتكون من انضمام مجموعة من المنظمة الحكومية الدولية أو هي منظمة مكونة<sup>37</sup> بشكل رئيسي من دول ذات سيادة (يطلق عليها إسم الدول الأعضاء) غالباً ما يطلق على المنظمات الحكومية الدولية اسم المنظمات الدولية على الرغم من أن هذا المصطلح قد يتضمن منظمات دولية غير حكومية كالمنظمات غير الربحية والشركات متعددة الجنسيات.

**نشأة المنظمات الدولية:** [1] ترجع نشأة المنظمات الدولية إلى فكرة المؤتمر الدولي، لأنها في حقيقة الأمر ليست إلا امتداد لهذه المؤتمرات، بعد إعطاء عنصر الدوام لها من خلال تطورات حدثت في نطاق أمانات المؤتمرات، خاصة أن المؤتمرات تعالج المسائل المشتركة للدول وهي تستجيب للمطالب العملية وتتخذ قراراتها بالإجماع، لذا فهي تبحث عن اتخاذ موقف مشترك

أكثر من كونها تمارس سلطة فعلية، لأنها تحاول الحصول على مواقف متسقة بين الدول المشاركة في المؤتمر، ولكنها لا تفرض عليها إرادة خارجية، لكن المنظمات الدولية حصلت على إرادة ذاتية مستقلة عن الدول الأعضاء وبسكرتارية مستقلة، وقرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة أو الموصوفة، ومن خلال أجهزة مكونة من أشخاص أخرى غير ممثلي الدول وتتمثل في الإدارة المدنية للمنظمة الدولية (أو الموظفون الدوليون، وامتلكت المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول. وغير ذلك من الآليات التي رسمت للمنظمة الدولية كهيئة قوية تملك سلطة تتخطى الدول. وبصورة أخرى (هي مؤسسات وهيئات دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية ودولية مستقلة تنشئها مجموعة من الدول لتعزيز التعاون فيما بينهم وتحقيق أهدافها المشتركة وبيين ذلك الاتفاق المنشأ بينهم.

الخصائص: [2]

أ- ذات طابع دولي: تتكون المنظمة الدولية من مجموعة من الدول، بمعنى إن العضوية فيها قاصرة على الدول أما الكيانات الأخرى التي لا يصدق عليها وصف الدولة فلا تتمتع بالحق في عضوية المنظمة الدولية ، كما أن هذه المنظمات تنشأ بموجب اتفاق دولي .

[1] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق اسكندرية، ص47  
[2] رياض صالح أبو العطا ، حماية البيئة في ظل القانون الدولي العام ، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص85.  
[2] ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ،المرجع السابق ،ص47.

ب- تخضع الاتفاق الدولي: تستند المنظمة الدولية في قيامها إلي اتفاق دولي بين الدول الأطراف فيها ، وهذا يعني أن العضوية 38 منظمة اختيارية، ويعد هذا الاتفاق بمثابة الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية، الذي يحدد كافة الجوانب القانونية الخاصة بها. إن مثل هذا العنصر هو الذي يميز أيضا المنظمات الدولية الحكومية عن المنظمات غير الحكومية.

ج- الاستمرارية: يشترط لقيام المنظمة الدولية ، عنصر الاستمرار أو الدوام ، ولا يعني ذلك ضرورة وصف الاستمرار علي كل فروع المنظمة ،بل أن تسير المنظمة اختصاصاتها بصفة مستمرة كوحدة قانونية متكاملة.

د- الإرادة الذاتية: يعد هذا العنصر من هم العناصر التي تميز المنظمة عن غيرها فنجد أنها تتمتع بشخصية قانونية خاصة ومستقلة بها عن الدول الأطراف ، حيث تكون لها إرادة ذاتية

مستقلة عن إرادة الدول الأطراف فيها. ولهذا فإن القرارات أو التوصيات التي تصدر عن الدول الأعضاء في المنظمة ، وسواء كانت بالأغلبية أم بالإجماع ، تنسب إلي المنظمة الدولية وليس للدول الأعضاء فيها.

### نماذج عن المنظمات الدولية: [1]

**1-برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) يونيب (هو جهة النشاط المعني بالبيئة) والتابع لمنظمة الأمم المتحدة. أنشئ البرنامج وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان في مدينة ستوكهولم بالسويد في يونيو العام 1972 ، ويقع مقره في مدينة نيروبي في كينيا ولدى البرنامج ستة مكاتب إقليمية في مناطق مختلفة من العالم. تأسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتشجيع قيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة، كما يقيم الاحتفالات الدولية والفعاليات مثل يوم البيئة العالمي في 5 يونيو من كل عام. ولدى البرنامج نظام للرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة حول العالم. من أولوياته: تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية، تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئياً

---

[1] قائمة المنظمات البيئية - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اطع عليه يوم 2019/05/02 على الساعة 09:30

وإتاحتها للجميع، تقديم المشورة التقنية والقانونية، المؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية

**2-الصندوق العالمي للطبيعة:** [1] هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على المسائل المتعلقة بالحفاظ والبحث واستعادة البيئة. عرفت المنظمة سابقا باسم الصندوق العالمي للحياة البرية، وظلت الاسم الرسمي في كندا والولايات المتحدة . وهي أكبر منظمة في العالم تهتم بالحفاظ المستقل أي بتأييد الأغلبية . تأسست مؤسسة الحفظ ، وهي مقدمة لصندوق العالمي للطبيعة،

في عام 1948 باعتبارها تابعة للجمعية نيويورك للحيوانات (المعروفة اليوم باسم جمعية الحفاظ على الحياة البرية ) بهدف حماية الموارد الطبيعية في العالم. و في عام 1961 ، تأسس الصندوق العالمي للطبيعة وتم تعيين أول رئيس له. وفي عام 1985 أصبحت مؤسسة الحفظ

تابعة لصندوق العالمي لطبيعة. وفي عام 1990، تم دمج مؤسسة الحفظ مع الصندوق العالمي للطبيعة، ولكن تم الدمج مع نفس الموظفين والمجلس. حيث كان شعارها بناء مستقبل يعيش فيه الناس في وئام مع الطبيعة.

**3-الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة:**الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ومواردها (اتحاد الحماية العالمي سابقاً) هي المنظمة البيئية الأولى في العالم تأسست في الخامس من أكتوبر عام 1948. وتعتبر أكبر شركات العالم من حيث معلومات البيئة ويقع مقرها في جنيف بسويسرا وتضم أكثر من 200 حكومة حول العالم. يقوم عملها على البحث العلمي وتوحيد الجهود لمكافحة التغيرات السلبية التي تطرأ على النظام البيئي عبر شبكة مدعمة بـ 1100 موظف و622 مكتب يتم تمويلها عن طريق الحكومات والشركات. المنظمة مراقب رسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويصدر عن الاتحاد سنويا القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض من أهدافها : التأثير على جميع المجتمعات الموجودة في جميع أنحاء العالم ، يملك مركز مراقب استشاري في الأمم المتحدة، ويلعب دورا في تنفيذ العديد من الاتفاقيات الدولية للحفاظ على الطبيعة والتنوع البيولوجي . وشارك في إنشاء الصندوق العالمي لمركز الرصد العالمي لحفظ الطبيعة . في الماضي تعرض لانتقادات لوضعه مصالح الطبيعة على تلك الشعوب الأصلية. في السنوات الأخيرة ، توثيق العلاقات مع

---

[1] قائمة المنظمات البيئية - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اطلع عليه يوم 2019/05/02 على الساعة 09:30

لحماية الطبيعة (1948-1956) ، ثم سمي .<sup>40</sup> ناد العالمي لحفظ الطبيعة (1990-2008). أما اسمه القانوني الكامل هو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . تأسست في 5 أكتوبر 1948، في فونتينبلو، فرنسا، عندما وقع ممثلو الحكومات ومنظمات الحفاظ على البيئة فعل رسمي بتشكيل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وجاءت المبادرة لتأسيس منظمة جديدة من اليونسكو وخصوصا من أول مدير عام لها ، عالم الأحياء البريطاني جوليان هكسلي. وكانت أهداف الاتحاد الجديد لتشجيع التعاون الدولي في مجال حماية الطبيعة، لتعزيز العمل الوطني والدولي وتجميع وتحليل وتوزيع المعلومات. في وقت تأسيسها كانت المنظمة الدولية الوحيدة

التي تركز على طائفة كاملة للحفاظ على الطبيعة (منظمة دولية لحماية الطيور، والآن حياة الطيور الدولية، وقد تم تأسيسها في عام 1922).

**4- الشبكة العالمية للمحيطات:**[1] الشبكة العالمية للمحيطات هي مؤسسة غير ربحية دولية تضم المنظمات التي تدعم الاستخدام المستدام للمحيطات. ومن شعارات تلك الشبكة "اهتم ب الكوكب الأزرق، فأنت من يصنع الفارق". أنشئت هذه المؤسسة في شهر نوفمبر من عام 2002. ويقع مقرها في نوسيكاه - مركز البحار الوطني بفرنسا بولوني سور مير، فرنسا. و من أنشطتها أنها تشترك مع منظمة مشروع المحيطات في رعاية اليوم العالمي للمحيطات الذي يحتفل به يوم الثامن من يونيو منذ عام 2003؛ أما اليوم العالمي للمحيطات، فقد اعترفت به الأمم المتحدة رسمياً عام 2009. شريكة في مبادرة العمل الدولي لمكافحة الاحتباس الحراري في العالم مع اتحاد مراكز التقنية والعلوم، وتهدف تلك الشراكة إلى رفع مستوى الوعي ب آثار الاحتباس الحراري (العمل الدولي لمكافحة الاحتباس الحراري) رعاية ثلاثة أحداث دولية حول المتاحف السمكية والمتاحف مراكز العلوم حول المحيطات عام 1999، 2002 و 2006، بالإضافة إلى ذلك ابتكار "جواز سفر" خاص بـ "المواطن المحب للمحيطات" ويمنح للأشخاص الملتزمين ب حفظ الحياة البحرية من خلال الأفعال اليومية.

---

[1] قائمة المنظمات البيئية - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اطلع عليه يوم 2019/05/02 على الساعة 09:30  
الدول او الحكومات، غير انه قد ظهر للعداء نوع جديد يطلق عليه المنظمات غير الحكومية الدولية وتسمى أيضا جمعيات أو منظمات الصامان الدولي.  
41  
كتعريف عام ومختصر قد تطلق عدة مصطلحات و تسميات على المنظمات غير الحكومية كالمنظمات غير الربحية و المنظمات التطوعية و المنظمات الخيرية المنظمات الأهلية و منظمات المجتمع المدني غيرها و يمكن القول أنها كلها تؤدي نفس المعنى تقريبا.  
أ-فقهيا: هي عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول و تخضع لقانون هذه الدولة ( دولة المقر ) لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتمز القيام بها و قد تشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى، و تعرف بأنها كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب.

أما اتحاد الجمعيات الدولية فهو منظمة غير حكومية حيث عرف هذه المنظمات "بأنها جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة و هي دولية من خلال أعمالها و مصادر تمويلها و ليس لها هدف الربح الكسب و تستفيد من مرتبة استشارية لدى منظمة حكومية. و عرفها معهد القانون الدولي بأنها "تجمعات لأشخاص و جمعيات تنشأ بحرية بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية الربح و هذا خارج كل انشغال ب-قانونيا: لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي ذو طابع وطني. إلا في عهد هيئة الأمم ،فقد بين القرار 288 الصادر في 07 فبراير 1950 عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنهاكل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات. لقد ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات الغير حكومية بالدول من خلال تعيين ممثلين فهو ينصب في مفهوم سلبي يجعل من المنظمات الغير حكومية مضادة للحكومات في التوجه السلبي الذي تتبعه اغلب المنظمات الحكومية .

---

[1] ميلود موسعي ،المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، دار الخلدونية القبة القديمة الجزائر الطبعة 2017،ص17.

[1] مواليد صليحة ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة ،المرجع السابق،2016/2015،ص50. رغم انه لم يتم نفي مشاركة ممثلين للحكومات تبقى الصفة الغير حكومية الخاصة الأساسية لهذه المؤسسات التي تعمل في إطار المبادأة<sup>42</sup> الخاصة و تفتح المجال أمام المشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في ميادين مختلفة للحياة الوطنية و قد تبني المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والتي تعتبر منظمة غير حكومية في كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية:

- يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح و ذو فائدة.

-دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين.

-أن تكون قد نشأت في دولة ما و بالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة

- أن يكون لها مقر متوافق مع مجتمع دولة ما و مقرها الحقيقي على أرض هذه الدولة أو دولة أخرى.

أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فيختلف تعريفها باختلاف التشريعات الوطنية فالقانون الفرنسي يعرف الجمعيات بأنها اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يشركون بشكل دائم معارفهم و نشاطهم بهدف غير تقسيم الأرباح.

و في الجزائر: تعرف الجمعية بأنها [1] "اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في إطاره أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدية و الغرض غير مريح كما يشتركون في تسخير معارفهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني الاجتماعي و العملي و الديني و التربوي و الرياضي و تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المنظمات الغير حكومية يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بان لها أهداف إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية و تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تقرير مصالح الفقراء و الفئات المستضعفة الأخرى أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

---

[1] ميلود موسعي، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، المرجع السابق.

**خصائص المنظمات غير الحكومية:** [1] تتميز المنظمات الغير الحكومية عن المنظمات الحكومية بمجموعة من الخصائص نوجزها 43 يلي:

- أنها تنشأ مستقلة عن الدولة، و أن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء.  
- أنها تستفيد من الصدقات و الهبات النقدية من قبل الأفراد و الشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب و التركات.

- أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.  
- أن لا تكون مؤسسة ربحية.

- تخضع الهيئات والمؤسسات الخيرية لرقابة ضريبية صارمة.

- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه

المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.

-ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى

المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات ،كما تتسم المؤسسات الخيرية

والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.

-حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أعلى عناصر

الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.

-تتلقى المؤسسات الخيرية دعما حكوميا يأخذ أشكالا مختلفة كالإعفاءات الضريبية

والإعفاءات في الرسوم كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات

المحلية.

- طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث

بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند

التأسيس والاستثمار لها.

- القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري

فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات

---

[1] ميلود موسعي ،المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، المرجع السابق.

صهور ،مصعب ،سويب- داب ،بعد ،بيبي، حان مع سنة 1971 تأسست الخيرية- سويب-

لأصدقاء الأرض التي تستهدف بناء عالم يقوم على الاستجابة للحاجات الأساسية للإنسان

فيما يخض الماء و الهواء و التغذية و الطاقة دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الأجيال

القادمة.

-مساهمة جميع المواطنين في بناء مجتمع ديمقراطي بناء على قاعدة مبدأي الاحتياط و

المشاركة ابتداء من سنة 1986 برز اسم "الصندوق العالمي للطبيعة " الذي اهتم بإيجاد

الحلول للمشاكل البيئية من خلال حماية الغابة ، و محاربة تلوث البحار و المحيطات و

السواحل، و المحافظة على نقاوة المياه العذبة والتنوع البيولوجي، و مواجهة عواقب التغيرات

المناخية. منذ سنة 1989 تحولت منظمة السلام الأخضر " كرينبيس " إلى منظمة دولية [1]، و

ركزت في أهدافها على حماية الغابات و المحيطات من كل أشكال التدهور، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة و النظيفة كبديل للوقود الأحفوري، و نزع السلاح النووي و الحد من انتشار الإشعاعات النووية، و حظر استعمال المواد الكيماوية السامة ، و منع انتشار المواد المعدلة وراثيا. كما عرف دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة تحولا هاما: قبل مؤتمر ريو دي جانييرو لسنة 1992 كانت المنظمات غير الحكومية تركز فقط على قوتها التجنيدية دوليا، و تقتصر على برامج لحماية الطبيعة، و يغلب الطابع الاحتجاجي المحض على مواقفها. بعد هذا المؤتمر ، أصبحت هذه المنظمات قادرة على التحليل والتفكير و الاقتراح، و صارت تميل نحو الاستثمار في كبريات المسائل السياسية و الاقتصادية للتنمية المستدامة، و انتقلت إلى موقف فعال خاصة داخل المنتظم الأممي.

**التحقيق:** التأكد من الأضرار البيئية.

**البحث:** فهم الأضرار و سبل تجاوزها.

**الاقتراح:** اقتراح بدائل تربية و تشريعية و تقنية.

**التشاور:** الاتصال بالمسؤولين و أصحاب القرار الافتراضيين ( تدبير شؤون البيئة، و ترشيد استعمال الموارد الطبيعية). الإعلام: إشعار الجمهور بالأخطار الحالية و المتوقعة.

---

[1] ميلود موسي، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، المرجع السابق.

**الضغط:** تعبئة الجمهور و كل المؤثرين.

45

المواجهة أحيانا لإثارة الاهتمام و لإرغام المسؤولين على معالجة القضايا البيئية. ورغم تزايد نفوذ المنظمات غير الحكومية المعنية بالشأن البيئي، فإن الوعي بالمحافظة على البيئة لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب سواء لدى المواطنين او أصحاب القرار، مما يكرس استمرار ندهور البيئة و انتشار الكوارث البيئية.

**نماذج عن المنظمات غير الحكومية:** [1]

**1- منظمة السلام الأخضر:** عند ذكرنا لأهم المنظمات البيئية فإنه من الواجب أن نذكر منظمة السلام الأخضر وهي منظمة غير حكومية تملك مكاتب في أكثر من أربعين دولة حول العالم مع وجود مركز للتنسيق الدولي في أمستردام في هولندا، وتم تأسيسها عبر ناشطين من كندا

والولايات المتحدة في سنة 1971، وتنص المنظمة على أن هدفها الأساسي هو ضمان قدرة كوكب الأرض على حماية الحياة في كل أنواعها، وتركز المنظمة على حملاتها العالمية في دعم قضايا حساسة مثل تغير المناخ وإزالة الغابات وصيد الأسماك غير القانوني وصيد الحيتان التجاري والهندسة الوراثية والسلاح النووي، وتستخدم المنظمة الأفعال المباشرة ووسائل الضغط السياسي والبحث العلمي والبحث عن تشريع القرارات الصارمة لتحقيق الأهداف التي تضعها كل فترة، ولا تقبل المنظمة العالمية أية تمويلات من الحكومات والشركات والأحزاب السياسية وتعتمد على الأفراد الذين يقتررب عددهم من ثلاثة مليون فرد من الداعمين والمانحين، وهناك جسر تواصل بين المنظمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . إنجازات وأنشطة منظمة السلام الأخضر إذ تعرف المنظمة بخطتها وقراراتها المباشرة ودومًا ما وصفت بأنها أكثر المنظمات البيئية بروزًا في العالم بأكمله، ونشرت المنظمة الوعي البيئي بين العامة وعملت على هذا عبر وسائل عديدة، وبسبب تلك الوسائل فقد أثارت المنظمة جدلاً كبيرًا لكونها تقوم ببعض الأشياء غير القانونية وفقًا لما ادعاه البعض. لذا فقد كتب أكثر من مائة حائز على جائزة نوبل خطاب مفتوح إلى منظمة السلام الأخضر لإنهاء حملتها الخاصة بمحاربة تعديل جينات الكائنات الحية، وبسبب الأفعال المباشرة الجريئة التي قامت بها المنظمة في هذا

---

[1] قائمة المنظمات البيئية - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اطلع عليه يوم 2019/05/02 على الساعة 09:30

الصدد فقد تعرض بعض الناشطين إلى الم<sup>46</sup> ائلة القانونية ودفع بعضهم غرامات بسبب تدمير اختبار للقمح المعدل وراثيًا وتدمير خطوط نازكا الموجودة في صحراء نازكا في الأجزاء الجنوبية من بيرو في أمريكا اللاتينية، وهي عبارة عن رسومات قديمة يصل طول أكبرها إلى 370 متر وتم اعتبار الموقع ضمن مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، وكانت القضية مثيرة للجدل إلى حد بالغ، حيث حدث صراع بين المهتمين بالآثار الإنسانية وبين المهتمين بالبيئة بشكل متطرف. تأسيس المنظمة: التاريخ الأول لتأسيس المنظمة هو سنة 1969 لكن التاريخ الفعلي هو 1972 حيث بدأت الأنشطة الحقيقية بالرغم من أنهم قاموا بالفعل ببعض الأنشطة الجريئة قبلها، وكان المقر في فانكوفر في كولومبيا البريطانية في كندا، والمدير التنفيذي الآن هو بوني ماكديرميد وجينيفر مورجان، ويتم اختيار مجموعة من المسؤولين بالاعتماد على انتخاب الأعضاء في اجتماع عام سنوي، وبلغت ميزانية المنظمة في سنة

2011 ما يقرب من 237 مليون يورو، وطاقت العاملين حوالي 2.400 عامل وهذا وفق إحصائيات سنة 2008، وعدد المتطوعين يزيد عن 15.000 متطوع.

**2- الصندوق العالمي للطبيعة:** [1] هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على المسائل المتعلقة بالحفاظ والبحث واستعادة البيئة. عرفت المنظمة سابقا باسم الصندوق العالمي للحياة البرية، وظلت الاسم الرسمي في كندا والولايات المتحدة . وهي أكبر منظمة في العالم تهتم بالحفاظ المستقل بأكثر من 5 ملايين مؤيد في جميع أنحاء العالم يعملون في أكثر من 100 دولة. تأسست مؤسسة الحفظ ، وهي مقدمة لصندوق العالمي للطبيعة، في عام 1948 باعتبارها تابعة للجمعية نيويورك للحيوانات (المعروفة اليوم باسم جمعية الحفاظ على الحياة البرية ) بهدف حماية الموارد الطبيعية في العالم و في عام 1961، تأسس الصندوق العالمي للطبيعة وتم تعيين أول رئيس له. وفي عام 1985 أصبحت مؤسسة الحفظ تابعة لصندوق العالمي للطبيعة. وفي عام 1990، تم دمج مؤسسة الحفظ مع الصندوق العالمي للطبيعة، ولكن تم الدمج مع نفس الموظفين والمجلس. وشعار هذه المنظمة هو " بناء مستقبل يعيش فيه الناس في وئام مع الطبيعة".

---

[1] قائمة المنظمات البيئية - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اطلع عليه يوم 2019/05/02 على الساعة 09:30

**3- المنتدى العربي للبيئة والتنمية:** [1] تأسس سنة 2006 كمنظمة غير حكومية إقليمية لا تتوخى الربح، تجمع الخبراء والأكاديميين مع هيئات المجتمع الأهلي ومجتمع الأعمال ومؤسسات الإعلام والإعلان، لتشجيع سياسات وبرامج بيئية متطورة عبر العالم العربي.

**4-أصدقاء الأرض:** هي شبكة عالمية لمنظمات بيئية في 77 دولة تأسست عام 1969. تعتبر شبكة أصدقاء الأرض العالمية أكبر شبكة بيئية تعمل على المشاكل البيئية الحالية والعاجلة. على خلاف معظم المنظمات الدولية غير الحكومية فإن أصدقاء الأرض العالمية هي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى حيث هي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية. للشبكة مكتب رئيسي صغير في أمستردام يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها

البيئية. تعمل الشبكة على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة في عصرنا. وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين، والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية. ومن أهم البرامج التي تكافح الشبكة من أجلها العدالة للمجتمعات المتضررة من جراء تغير المناخ، وتعزيز السيادة والطاقة والحق في المجتمعات المحلية في اختيار نظمها مصادر الطاقة المستدامة. كما يدعون في إطار مفاوضات الأمم المتحدة إلى عقد اتفاق عادل لتمويل المناخ، ووضع حد لإزالة الغابات. يهدف البرنامج إلى حظر الكائنات المعدلة وراثياً، ومنع الشركات من السيطرة على غذائنا. ويدافعون عن حق الشعب في اختيار النظم الغذائية الخاصة بها. كما يشن حملة لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع وإزالة الغابات، والعمل مع المجتمعات المحلية والسكان المحليين في مختلف أنحاء العالم لدعم حقوقهم في إدارة غاباتهم. أيضاً يقومون بفضح ومعارضة الآثار السلبية لمزارع المحصول الواحد من المحاصيل مثل قصب السكر وفول الصويا وزيت النخيل لإنتاج الوقود الزراعي.

## الفرع 2: فعالية المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في مجال حماية البيئة

مع زيادة التلوث والمشاكل البيئية أصبح هناك دور إضافي يقع على عاتق المجتمع خاصة في الدول النامية، لكن بسبب عوامل مثل الفقر وقلة الوعي البيئي في تلك الدول فنجد أن

---

[1] قائمة المنظمات البيئية - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة اطلع عليه يوم 2019/05/02 على الساعة 09:30

منظمات المجتمع المدني تقديم رؤيه فويه 48 نعاناه بدعم فئات المجتمع كما هو الحال في الدول المتقدمة، ولذلك فإن أكثر المنظمات البيئية في الدول العربية تواجه هذا التحدي الصعب. من أهم هذه المنظمات الصندوق العالمي للطبيعة ومنظمة الأرض أولاً وأمازون وتش لحماية الغابات المطرة والصندوق الدولي للعناية بالحيوان والوكالة الأوروبية للبيئة. ويمكننا تلخيص الأدوار الواقعة على عاتق المنظمات البيئية في الدول العربية والمنظمات بشكل عام في نقاط محددة أبرزها:

- التوجيه والإعلام والتوعية للجمهور وتكوين كوادر مختصة وتجهيز المعلومات لنقلها إلى وسائل الإعلام وإصدار دورية متخصصة.

-توزيع عادل للثروات، و المزوجة بين الحق في بيئة نظيفة و واجب المحافظة عليها.

تجتمع المنظمات الدولية البيئية سواء الحكومية أو غير الحكومية في بعض الخصائص لكن هناك اختلافات واضحة ترجع إلى عوامل مهمة أبرزها التكوين الجيو سياسي والموارد، وبعض الدول تغيب عنها المؤسسات التطوعية التي يعتبرها مناصرو البيئة العنصر الأكثر أهمية في مثل تلك القضايا وذلك تحسباً لتأثير سلطة رأس المال على صناعات القرار والسياسيين. يسبب العمل التطوعي زخم يمكن أن يؤدي إلى صنع تغييرات حاسمة تؤدي إلى مشاكل خطيرة تهدد الكوكب مثل تغير المناخ والتلوث، ومع غياب الوعي لدى الأفراد في الكثير من الدول العربية فهناك حمل ثقيل يقع على عاتق المنظمات البيئية والتي لا تحظى بدورها بالدعم الكافي ولا تستهدف القطاع الجماهيري المفترض، كل هذه التحديات وأكثر تواجه المنظمات البيئية في الدول العربية مع اعتبار وجود نتائج إيجابية من جانب بعض المنظمات. ساهمت المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي إذ نجد أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد حاولت مؤخراً تعديل قواعد العمل الدولية الجاري التعامل بها من قبل الدول و الهيئات الدولية في مجال البيئة، و هي تركز في ذلك على تجنيد قوتها على الصعيد الدولي، و قدرتها على التحليل و التفكير و الاقتراح، وبهذا استطاعت بالاعتماد على جملة من السبل المساهمة في إعداد قواعد القانون الدولي للبيئة، كما أن هذه المنظمات مجتمعة قد دعت إلى رفض احترام النصوص والتشريعات ومقاضاة المتورطين في إلحاق الضرر بالبيئة ورفع أسريه عن بعض التجاوزات.

49

ولعل سعي المنظمات غير الحكومية في حمايه البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972م ، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال، يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي،

49

كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة)، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة . بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية.

في الواقع إن مساهمة المنظمات الحكومية بشكل عام و كذا المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي يحتاج إلى تنسيق الجهود المهتمة بالبيئة والتنمية ، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية و هذا بانتقال هذه المنظمات إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدرأ من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، هذا إلى جانب إدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم في مختلف دول العالم ، فضلاً عن إشراك المواطن في المشروعات البيئية؛ بهدف إكسابه الخبرة والوعي اللازمين لهذه المشكلة، ومن منطلق أنه لا يحل المشكلة إلا أصحابها، ثم عقد المؤتمرات والندوات التي ترسخ الوعي البيئي لدى الجماهير، مع حشد وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون وراء العمل الذي تقوم به ، كما أن جانباً هاماً في دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية هو المشاركة الإيجابية في إجراء البحوث البيئية التي تمكن في النهاية من صنع القرار الصحيح بيئياً، والذي يدفع بدوره عمليات التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التي هي حق أصيل للمجتمع والأجيال القادمة، كما أن التضامن والتعاون ليس فقط بين المنظمات الأهلية بعضها مع بعض، وإنما مع المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث يتيح قدرة أكبر على تدفق المعلومات التي هي أفضل سلاح لمواجهة كافة المشكلات البيئية، كما أن هذا التلاؤم ينعكس بدوره على الجماهير العريضة، ويساهم في تكوين رأي عام لهذه المنظمات. وهذا يوضح أهمية إنشاء مزيد من هذه المنظمات لدفع الحركة الشعبية في اتجاه الحفاظ على البيئة، ونشر الوعي البيئي، والقضاء على العديد من المعوقات التي تكبل حركة العمل التطوعي الشعبي في العالم .

لنخلص في النهاية إلى أن المنظمات البيئية على تنوعها واختلافها تواجه تحديات جادة ويمكن أن تؤدي إلى تعطيل الوصول إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وهناك أدوار هامة تقع على عاتق الأفراد وكذلك على عاتق الحكومات، ولكن لابد من دمج الأفراد وتوعيتهم بكل المخاطر البيئية المحلية والعالمية، وكذلك تحفيز منظمات المجتمع المدني في سبيل إخراج مساعدات قوية للجهود الحكومية.

## المبحث الثاني: حماية البيئة على المستوى الوطني أو السياسة الوطنية للبيئة

حسب دستور 1996 خصوصا المادة 15 منه فالبلدية [1] هي القاعدة على المستوى المحلي، وهي مثال للامركزية الإدارية، وهي تلعب دورا أساسيا في الحفاظ على البيئة، فهي ممثلة للسلطة التنفيذية وتقوم بتنفيذ القوانين الخاصة بحماية البيئة، بذلك فرئيس المجلس الشعبي البلدي يسهر على سلامة الأشخاص وحماية النظام العام والحفاظ على البيئة. كما تتركس الولاية نظام اللامركزية في النظام السياسي الجزائري، وهذا من خلال تركيبها المزدوجة بين المجلس الشعبي الولائي المنتخب وبين سلطة الوالي المعين من الجهة المركزية. وسنحاول في هذه الدراسة أن نبين دور الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في الحماية والمحافظة على البيئة وهذا انطلاقا من القانون الخاص بالبلدية والولاية من جهة ومن خلال القوانين ذات الاختصاص بعنصر عناصر البيئة (قانون النفايات، قانون المياه، قانون التهيئة والتعمير، قانون الصيد)

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، دراسة واقع البيئة في الجزائر 2016/03/02 يوم 2019/05/19 على الساعة 13:00

في إعداد المخطط المحلية والجهوية لحماية 51 .

## المطلب الأول: إشكالية حماية البيئة في الجزائر أو إشكالية البيئة في الجزائر [1]

### الفرع 1: واقع البيئة في الجزائر [2]

على الرغم من كون أن الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية بـ: 2.381.000 كم<sup>2</sup> بل أنها تكاد تكون قارة بحد ذاتها وذلك من خلال التنوع البيولوجي والمناخي ، غير أن مواردها الطبيعية لا تتناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف

المناخية وسوء توزيعها على الإقليم، مما يعرض أثمن مواردها (أخصب وأحسن الأراضي الزراعية) لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء التحكم فيه، حيث ارتفع خاصة في السنوات العشريون الأخيرة نتيجة البرامج الوطنية التي سطرته الدولة الجزائرية ، وهذا الانتهاك الصارخ للأراضي الزراعية القيمة بسبب الانتشار المفرط للمدن يولد واقعا مؤلما آخر يتمثل في سوء تسيير موارد أخرى هامة كالماء الذي يتميز بالندرة وكثرة الطلب، كون 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبا إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة، وهذا الوضع يرتبنا من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه، ونسبة التسريبات في القنوات بلغت 50% أما نسبة ترقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة مقارنة بالدول الأخرى وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة، يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك. أما مسألة التصحر في الجزائر فقد أصبحت قضية استعجالية ، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد، حيث أظهرت الدراسات ذلك، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية وكمثال لهذا الأخير هو كون السهوب لا يمكنها تحمل أكثر من طاقتها الحقيقية من المواشي

---

[1] غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية حقوق، جامعة باتنة، 2010/2009، ص83.

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، دراسة واقع البيئة في الجزائر 2 مارس 2016. اطلع عليه يوم 19/05/2019 على الساعة 13:00

والأغنام نتيجة الحصار المتنامي للعمران 52 ـ استغلال الأراضي الرعوية. وفي حديثنا عن المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل في الجزائر، كما يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديموغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي الذي من بينه تلوث الهواء فقد عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية

أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق. ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجاباتهم لملوثات الهواء ، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتنصاص أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة. كما أن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2 كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكيات المواطن غير المحسوبة في تأزم هذه الوضعية، نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانهدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام و تحسيس المستهلك. أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت المشاريع الصناعية تتجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة ، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل، والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة... زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول التحراري الناجمة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها الرصاص، تذيب وتكرير الرصاص، صناعة الطلاء وعليه فالتقييم<sup>53</sup> للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة. وفي نفس الوقت لا يمكننا أن نغفل وجود أوساط وأنواع التنوع البيولوجي في خطر، فالمعروف أن التنوع البيولوجي هو مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات والأنظمة البيئية التي تتطور فيها، والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع التغيرات ، إلا أنه رغم كون هذا التنوع ثري في الجزائر إلا أنه متقهقر ففي الجزء الشمالي نجد الغابات المتوسطة وفي الهضاب، الحلفاء والعرعار أما الصحراء فهي قاحلة في مجملها تقريبا وكل منطقة تحوي حيواناتها وكائناتها البرية والبحرية التي يجب حمايتها، مع العمل على زيادة

مساحة الغابات الجزائرية كما كانت عليه قبل قرنين ،وتهيئة السهوب بتنظيم عمليات الرعي والحماية من التصحر. والجزائر أيضا فضاء للعديد من التنوعات الوراثية لأنواع مزروعة أو طوعيه، إلا أنها اليوم تعاني من عدة مشاكل كالأضرار، الحرائق، الإفراط في الرعي الذي يهدد بعضها بالانقراض، وأهم ما يمكن ذكره والذي يعمل حاليا على حمايته بدعم دولي هو الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي، فقد من الله على الجزائر بمناطق بحرية وشاطئية أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200 كم، هذا التركيز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياح حوالي 17 بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية وعلى الموارد المائية حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على الفلق خاصة التسربات البترولية فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية، و 50 مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و 10.000 طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية؟ ... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث، وظف إلى ذلك مشكل الانجراف الشاطئ و الاقتلاع المفرط للرمال من الشواطئ .

أولا/ الآثار الاجتماعية الصحية الناجمة عن هذا الواقع: [1] بالرغم من أن منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بأنها "حالة من الراحة الجسمية والنفسية والاجتماعية وليست فقط الخلو من الأمراض إلا أننا سنتحدث عن الأمراض الناتجة عن واقع بيئتنا في الجزائر لنتمكن من

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، دراسة واقع البيئة في الجزائر 2016/03/02 يوم 2019/05/19 على الساعة 13:00

وفي مجال النفايات الحضرية والصناعية: فإن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة، كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات

معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء. كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق، وإن كانت حوالي 50 بالمائة من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حالياً.

في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية : فإن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلية زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر ، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الإطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ، ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي، بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحضرية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة، يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى .

**في مجال الغابات وحماية السهوب :** ترمي الإستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي.

في مجال حماية التراث الثقافي : إذ يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج، وسلوكات التخريب والخرشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال جميلة.. لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حالياً على ترميم التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية.

**في مجال التربية والتحسس البيئي:** إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج

دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع بيئية.

**ثانيا/ إستراتيجية الدولة في مجال البيئة:** [1] نذكر في هذا المجال مخطط التدخل 2001-2004 الذي يمس عدة محاور أساسية تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:

**أ- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

**ب- العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر:** من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الأعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

**ج- حماية الصحة العمومية للسكان:** من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكا تهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية... لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

---

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، دراسة واقع البيئة في الجزائر 2016/03/02 يوم 2019/05/19 على الساعة 13:00

## الفرع 2: السياسة العامة للبيئة في الجزائر [1]

عملت الجزائر على إصدار القوانين والتصديق على المعاهدات البيئية وإنشاء وزارة خاصة بالبيئة بمختلف هيكلها وفروعها وتزويدها بالاعتمادات المالية وهذا كله من أجل تدارك التأخر الحاصل لأجل حماية البيئة وتوفير أكبر قدر ممكن من الوسائل المختلفة التي تضمن عدم التعرض أو تلويث البيئة، والتزمت الجماعات المحلية بما فيها الولاية والبلدية بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للنهوض بالمستوى المعيشي للأفراد والجماعات دون إلحاق الضرر

بالمحيط وهذا كله يتأتى من خلال تسطير البرامج ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بغرس روح التضامن و التكافل وتعيين الكفاءات وأهل الاختصاص وبالخصوص في مجال حماية البيئة، وتعترض السياسة العامة البيئية في الجزائر نقائص خصوصا في ضعف التنسيق بين المصالح المختلفة وكذا نقص الاعتمادات المالية وقلة عدد المختصين بالنظر إلى المجالات الأخرى ناهيك عن عدم وجود مراكز بحث متخصصة لاسيما على المستوى المحلي وهذا كله راجع لعدم الاهتمام الذي توليه الدولة في مجال حماية البيئة وعدم وجود الحوافز خاصة لأجل الاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى التخاذل في فرض احترام التشريعات البيئية حيث نجد أنه لا تطبق القوانين الردعية أو الجزاءات العقابية نتيجة المخالفات والتجاوزات التي يقوم بها بعض الأفراد أو حتى المتعاملين الاقتصاديين من مستثمرين ورجال أعمال وبالخصوص في مجال البناء والمصانع إذ نجد أن العديد من مصادر التلوث تكون نتيجة سوء التسيير وعدم وجود رقابة صارمة، إذ لابد من خلق وتكوين فرق خاصة تحرص على القيام بخرجات ميدانية بصفة دورية لمراقبة مدى احترام وتطبيق القوانين المنظمة لشروط العمل في بيئة نظيفة وغير ملوثة، ويظهر ذلك جليا حيث تمت ملاحظة نسب معتبرة للتلوث وعدم التنسيق بين المصالح لأداء مهمة حماية البيئة وضعف الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع من أجل هذا يجب إعادة النظر و إعطاء هذا الجانب حقه الكامل بل على العكس يمكن للدولة الجزائرية الاستثمار في هذا المجال بتكلفة ضئيلة وستكون النتيجة مذهلة وإيجابية من شأنها أن تعود على الخزينة

---

[1] غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية حقوق، جامعة باتنة، 2009/2010 ص83.

الوطنية بالفائدة ، و خلاصة القول أنه وكما جاء في هذه الفقرة فالدولة الجزائرية يجب عليها إعادة النظر وبجدية فيما يتعلق بالبيئة والد<sup>57</sup> حتى تستطيع السيطرة والتحكم في ما ستقرزه التكنولوجيا في المستقبل لأن هذه الأخيرة سلاح ذو حدين ونحن لا نرى منها سوى الجانب الإيجابي لذلك فنحن مطالبون حكومة وشعبا بالجدية في التعامل مع هذا الموضوع.

**المطلب الثاني: آليات حماية البيئة في الجزائر[1]**

**الفرع 1: الحماية الإدارية والهيئات المكلفة بها[2]**

إن تجسيد النظام القانوني لحماية البيئة وتنفيذه على أرض الواقع يتطلب وجود جهاز تنفيذي فعال من القاعدة إلى القمة يعمل في كنف الشرعية ويسهر على التطبيق السليم للقانون. ولعل النظام الإداري اللامركزي المنتهج من طرف المشرع الجزائري كفيل بذلك فبالإضافة على الهيئات الإدارية المحلية التي تشرف على قطاع البيئة عن كثب باعتبارها الخلية الأساسية للهيكل الإداري هناك الوزارة المكلفة بالبيئة باعتبارها السلطة الوصية على القطاع عن طريق تسييره بالرقابة السليمة التي تفرضها على مختلف المديرية الولائية للبيئة لتحقيق التوازن بين الخصوصيات الجغرافية والبيئية لكل منطقة والقضايا البيئية ذات البعد الوطني .

أولا/الهيئات المركزية: [3]

استحداث الوكالة الوطنية لحماية البيئة: في 1983.

تناوب التمثيل الإداري لقطاع البيئة:

1977وزارة الري

1981كتابة الدولة لدى الغابات واستصلاح الأراضي

1984وزارة الري

---

[1] بن صديق فاطمة ،الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر حقوق ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2016/2015،ص14.

[2] سايح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ،2011 الطبعة الأولى،2014،ص50-61.

[3] بوزيدي بوعلام ،الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2018/2017،ص29-37.

1988 وزارة الداخلية والبيئة

1990 وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة

58

1999 وزارة الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية والبيئة والتعمير .

2000 وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.

2016 تكليل الجهود المبذولة من قبل الدولة فيما يخص المحافظة على البيئة وتحسين الإطار

المعيشي للمواطن من خلال دسترة الحق في البيئة.

---

المادة 19 "تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية.

والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة."

المادة 68 "للمواطن الحق في بيئة سليمة.

2017 استحداث وزارة البيئة والطاقات المتجددة.

الوكالة الوطنية للنفايات: [1] استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 175/02 الذي حدد اختصاصاتها، تشكييلتها وكيفية عملها وقد جاءت هذه الوكالة في ظل التغيرات الذي شهدها المجال الصناعي بالتالي أصبحت قضية النفايات تطرح نفسها بشدة إذ تغير مفهومها من تلك البقايا والفضلات التي يجب التفكير في كيفية التخلص منها إلى مادة أولية خامة لها أهمية كعملية التصنيع وذلك بخضوعها لعمليات الرسكلة عمل وتنظيم الوكالة: عرف المشرع الجزائري الوكالة الوطنية للنفايات في المادة الأولى من المرسوم السالف الذكر بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية لاستقلال المالي تخضع للقانون الإداري في علاقاتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، تسير وفقا لنظام الوصاية الإدارية من طرف الوزير المكلف بالبيئة. تدار الوكالة بمجلس إدارة متكون من وزير الوصي عن قطاع البيئة كرئيس أو ممثل له وأعضاء هم على التوالي: ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالصناعة، ممثل الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات المتوسطة... الخ. يعين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المكلف بالبيئة بناء على اقتراح السلطة التي

[1] بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة، المرجع السابق

الاول وله ان يجمع في دورة غير عاديه حلما فصب الضرورة ذلك إما بطلب من رئيس او

59

تلتني أعضائه ولا تصح مداواته إلا بحضور اغلبية الأعضاء وتتخذ القرارات فيه بالأغلبية

البسيطة للأصوات وفي حالة التعادل يرجح صوت الرئيس.

اختصاصات الوكالة: تكلف الوكالة بتطوير نشاطات فرز النفايات ومعالجتها وتثمينها كما

كلف في إطار القيام بمهامها المتعلقة بمجال النفايات على الخصوص بما يلي:

- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.

- معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينها.

أما فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها تكلف الوكالة بما يلي:

- المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية والمشاركة في انجازها.

- المبادرة ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة في تنفيذها.

المحافظة الوطنية للساحل: أنشئت هذه الهيئة بموجب قانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه وسميت بالمحافظة الوطنية للساحل .

**اختصاصات المحافظة الوطنية للساحل:** [1] لقد عرف المشرع المحافظة بأنها هيئة عمومية تكلف بتنفيذ السياسة الوطنية لحماية الساحل وتثمينه على العموم والمنطقة الشاطئية على الخصوص كما تضطلع هذه الهيئة بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية سواء تعلق الأمر بالمستوطنات البشرية أم بالفضاءات الطبيعية .

-تختص بإنشاء مخطط لتهيئة وتسير المناطق الساحلية وتلك المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الساحلية لاسيما الحساسة منها.

-تقوم بإجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام وتقوم بإعلام المستعملين بنتائج التحاليل بصفة دائمة ومنتظمة كذلك.

---

[1] بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة ، نفس المرجع

تؤدي إلى تدهور الوسط البيئي أو تلوثه و: 60 ذه النتائج للجمهور .

-تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة و: 60 ات محمية ويمكن إقرار منع الدخول إليها .

-تصنيف الأجزاء الشاطئية أين تكون التربة هشة أو معرضة للانجراف كمناطق مهددة .

-تحضى المستنقعات والسواحل والمناطق الرطبة بالحماية ولا يجوز أن تكون موضوع تغيير إلا إذا كان ذلك يخدم البيئة.

الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية: [1] أفرز التقدم التقني التكنولوجي في مجال التصنيع ظهور آثار وخيمة على الطبيعة والإطار العام لحياة الأفراد مما مهد إلى تنامي وعي بيئي لدى الأفراد والحكومات واختلاف آليات معالجة المشاكل البيئية من بلد إلى آخر بحسب تضرره ومعاناته وبحسب خصوصياته البيئية ، وقد لجأت الجزائر في سياستها المتعلقة بالمحافظة على المجال الجيولوجي والمحافظة على المادة الطبيعية الخام المتواجدة في باطن الأرض إلى التعزيز القانوني والمؤسساتي وذلك بإخضاع هذا المجال الطبيعي إلى نظام قانوني من شأنه أن يضمن السير الحسن له ويكفل المحافظة عليه كذلك وكذا بإنشاء هيئات إدارية تشرف على تسييره وإدارته بتطبيق التشريع المنظم له. ولعل الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية المستحدثة بموجب قانون المناجم من أهم الهيئات الإدارية التي تسمح باستغلال الأمثل للموارد الجيولوجية بطريقة تتماشى ومقتضيات حماية البيئة والتي سنتطرق إلى تبيان أحكامها.

**تنظيم وسير الوكالة:** تعتبر الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية سلطة مستقلة تسهر على تسيير وإدارة المجال الجيولوجي والنشاط المنجمي ولها في سبيل تسيير شؤون هذا القطاع أن تنتظم على الشكل التالي:

–مجلس للإدارة الذي يتكون من 5 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمناجم.

–أمين عام يعين كذلك من طرف رئيس الجمهورية.

[1] ميلود موسعي ،المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة ، دار الخلدونية القبة القديمة الجزائر الطبعة ،2017،ص17.

اختصاصات تهدف إلى التسيير الأمثل للـ 61\_ الجيولوجية والمنجمية من جهة وبحماية البيئة من الأخطار التي قد تنجم جراء استغلال هـ 61\_ واد الطبيعية الخام من جهة أخرى والتي نذكر من أهمها:

-إنشاء المصلحة الجيولوجية الوطنية التي تهتم بترقية الجانب الجيولوجي من خلال جمع المعلومات المتصلة بعلوم الأرض وإنشاء برامج متعلقة بالمنشآت الجيولوجية وتنفيذه وإنجازه كل الدراسات الجيولوجية والجيو علمية ذات المنفعة العامة.

-مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا للاستخراج الأفضل للمواد المعدنية الموافقة لقواعد الصحة .

**ثانيا/الهيئات المحلية(الجماعات المحلية):** [1]لقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام في مجال حماية البيئة من قبل الهيئات المحلية وذلك بتدعيم الجانب المؤسساتي خاصة على مستوى القاعدة ،حيث أن الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية و البلدية تمثلان المؤسستان الرئيسيتان في حماية البيئة نظرا للدور الفعال الذي تؤديه في هذا المجال بحكم قربها من المواطن و إدراكها أكثر من أي جهاز محلي آخر لطبيعة المشاكل التي يعانيتها لاسيما البيئية منها و لما لها من إمكانيات و وسائل مادية و إطارات بشرية مؤهلة في هذا المجال و لهذا سنحرص على تبيان دور كل من و البلدية في مجال حماية البيئة مستعرضين أهم الاختصاصات التي أوكلت لهما .

**1-الولاية:** تعتبر الولاية هيئة إدارية تتربع على جزء من إقليم الدولة ، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها أن تتخذ القرارات الخاصة بتدبير شؤونها على مستوى امتدادها الجغرافي ويعتبر الوالي ممثل السلطة التنفيذية على مستوى الولاية وهو الممثل المباشر كذلك لكل وزارة إذ يقوم بتنفيذ القوانين في إطار الامتداد الإقليمي للولاية ، أما المجلس الشعبي الولائي فهو صورة من صور الديمقراطية على مستوى الولاية الذي يتم انتخابه من بين المواطنين وعلى هذا فهو يشركهم في تسيير المرافق العامة .

---

[1] بن صديق فاطمة ،الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر حقوق ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2016/2015،ص47-53.

تتعلق بقانون الولاية ، هذه الأخيرة منحت ص 62 ت واسعة للولاية في مجال حماية البيئة على ضوءها سنحاول تحديد دور الولاية في مجال حماية البيئة بالإضافة إلى ذلك لقد تم استحداث جهاز محلي على مستوى كل ولاية يعرف بمفتشية البيئة كما سنتطرق إلى التعديل الأخير الذي

جاء به المرسوم التنفيذي 269/94 من خلال المادة 20 منه والذي عدل بالقرار المؤرخ في 2002/02/06 الذي أنشأ لجنة تل البحر.

**اختصاصات الوالي في مجال حماية البيئة:** [2] إن الوالي في إطار الحدود الجغرافية للولاية، يتولى القيام بالمهام المتعلقة بتنفيذ السياسة القانونية في مجال حماية البيئة التي يمكن تحديدها كما يلي:

**بالنسبة لحماية الموارد المائية:** ينص قانون الولاية على أن الوالي يتولى انجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود الإقليم الجغرافي للولاية فالوالي ملزم من اتخاذ كافة الإجراءات الخاصة في حماية الموارد المائية لما هذه الأخيرة من تأثير على صحة المواطنين قصد تفادي أخطار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه الذي مرده امتزاج المياه المستعملة مع المياه الصالحة للشرب أو غياب معالجته مياه الأنابيب والآبار في هذا المجال يقضي قانون المياه على أن المياه الموجهة للاستهلاك البشري تخضع للمراقبة وتنتشر هذه المراقبة للرأي العام. ويتخذ الوالي [3] كذلك كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية هو ملزم بضبط مخطط تنظيم تدخلات الإسعافات في كل منطقة صناعية تقع في حدود الإقليم الجغرافي للولاية. كما استحدث بموجب آخر تعديل للمرسوم التنفيذي 279/94 الذي ألحق

---

[1] بن صديق فاطمة، المرجع السابق ص 47-53.

[2] الحاجي سيد أحمد، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة مستغانم، 2014/2015، ص 10.

[3] الحاجي سيد أحمد، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، المرجع نفسه ص 10.

[3] عبد المجيد رمضان، حماية البيئة في الجزائر (دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني)، دار مجدلاوي، ص 137، ص 149.

بالقرار المؤرخ في 2002/02/06 لجنة تل البحر الولائية والذي حدد تشكيلتها وكيفية عملها والصلاحيات المنوطة بها إذ أضيفت إذ<sup>63</sup> ات واسعة للوالي في مجال حماية البيئة من جهة وتهيئة الإقليم من جهة أخرى. يتأسس هذه اللجنة الوالي كما تتشكل من عدد من رؤساء الهيئات ومديري مؤسسات عمومية على مستوى الولاية بما فيهم قائد الدرك الوطني، مفتش البيئة، مدير النقل مدير الصيد البحري والموارد الصيدلانية للولاية، مدير الموانئ... إلخ. تجتمع

هذه الهيئة كل ما دعت الضرورة إلى ذلك بأمر من رئيسها ويمكن أن تستعين بأي شخص بمساعدتها في أعمالها خاصة تلك الآراء العلمية والبحوث المتعلقة بحماية وترقية البيئة . ولقد أعطى المشرع لهذه اللجنة عدة اختصاصات تمارسها قصد المحافظة على البيئة البحرية وترقيتها والحيلولة دون الوقوع أي اعتداء عليها يمكن عدها في النقاط التالية:

- اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين وتعزيز قدرات التدخل الأجهزة المكلفة بمحاربة التلوث
- إعطاء الأولوية للمناطق المنكوبة وذلك بإمدادها بالوسائل البشرية والمادية.
- متابعة عملية المكافحة ووضع منظومة للوقاية وللكشف والحراسة ولمراقبة كل أعمال التلوث البحري.

**الجهاز المحلي الكفيل لحماية البيئة على مستوى الولاية:** [1] حرصا من المشرع على استكمال الجهاز المحلي من أجل تجسيد الحماية القانونية للبيئة وتطبيق الإجراءات الخاصة بذلك قام بإحداث مفتشية البيئة في الولاية، إلا أن إنشاء هذه الهيئات كان قد متأخر بسبب غياب التسيير وقلة الإمكانيات البشرية والمادية لاسيما المالية منها وقد تم إنشاء عشر مفتشيات على مستوى عشر ولايات فقط ولم يستكمل النصاب إلا في سنة 1998 حيث بلغ عددها 48 مفتش ومفتشية إلا أنهم تلقوا صعوبات كثيرة نظرا لعدم توافر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لهم بممارسة مهامهم المخولة لهم بمقتضى المرسوم التنفيذي 60/96 والمتمثلة أساسا في تجسيد مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة وذلك عن طريق:

- اقتراح التدابير الرامية للوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحة التلوث والتصحر وانجراف

---

[1] سايب تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2014، ص89.

التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنمية وصيانة الثروات.

-تصور وتنفيذ برامج لحماية البيئة على مستوى كامل تراب الولاية.

-ترقية أعمال الإعلام والتربية في مجال البيئة.

ولتكريس هذه المهام ميدانيا فقد أعطى المشرع الجزائري الأهلية القانونية لتمثيل إدارة البيئة أمام القضاء وتسيير مفتشية البيئة تحت وصاية الوزير المكلف بحماية البيئة، ولتدعيم هذه الرقابة

الميدانية على البيئة أنشأ الصندوق الوطني للبيئة باعتباره أداة محفزة لحماية البيئة ولكن الدراسة التطبيقية أكدت عدم أخذ المرسوم المنشأ لهذا الصندوق بعين الاعتبار درجة التلوث والأضرار الناجمة عنه بقدر ما ركز على طبيعة الصندوق وبالتالي تبقى مصادر هذا الصندوق محدودة ولا يمكنها أن ترقى إلى أداة تطبيق عملية محفزة لحماية البيئة. أما في ميدان مكافحة التلوث الحضري فإن مفتشي البيئة مكلفون بتطبيق السياسة القانونية الخاصة بتخلص من النفايات الحضرية الصلبة إلى جانب رؤساء البلدية وفي هذا المجال تم إنشاء لجان ولائية تتكلف بمعاينة الأماكن المخصصة لإقامة المزابل العمومية على مستوى الولاية باقتراح من مفتشية البيئة تكلف هذه اللجان حسب المادة 02 من المرسوم 60/96 بما يلي:

- اقتراح إجراء دراسة لاختيار موقع المزبلة.
- الوصول إلى إنشاء المزابل المراقبة على مستوى الولايات.
- انجاز مزابل محروسة على مستوى كل البلديات.
- متابعة إزالة المزابل التي تم إنشائها على سطح الأودية والأراضي ذات المردود الفلاحي.
- إحصاء دقيق من كل المزابل الفوضوية المتواجدة في تراب الولاية.
- اقتراح التدابير الخاصة بالمحافظة على الوديان والأراضي الفلاحية في إطار حماية السواحل.
- كما تساهم مفتشية البيئة في تدعيم عملية التحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية عن طريق إحياء الأيام العالمية التي لها علاقة بحماية البيئة (اليوم العالمي للبيئة، اليوم العالمي للشجرة)، ذلك أن هذه المهمة تعد وسيلة لتدعيم تطبيق القاعدة القانونية من طرف المجتمع المدني وفتح الأبواب لكل المواطنين من أجل المساهمة في صنع القرارات على المستوى المحلي.

## 2- البلدية: [1] تعتبر هذه المؤسسة الإداري 65 أهم المؤسسات المبني عليها النظام

الاجتماعي ككل ، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة و سياسة الولاية و تعبر عنهما و تعكس برامجهما

و تتوسط مباشرة بينهما و بين المواطن على مستواها الإقليمي، ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع على المستوى المحلي و تطلعاته و أماله و احتياجاته . فالبلدية كالولاية و كأى إدارة عمومية ، هي تنظيم اجتماعي ذو علاقة اجتماعية معينة تتسم بالتنظيم و التسلسل الهرمي السلطوي.

**ويمكن تعريفها من الناحية القانونية و السياسية بأنها:** تجمع سكاني و فضاء جغرافي محدد إقليميا و بأنها وحدة إدارية وهي تعتبر في الجزائر قاعدة التعبير السكاني عن طريق الانتخاب ، و تستجيب البلدية إلى بعدين اثنين و هما :

-بكونها تعبر عن سلطة و امتداد الدولة من خلال تسيير المصالح العامة.

-بكونها تعبر عن مجموعة منظمة لتسيير المصالح و الأعمال و النشاطات المحلية.

و فيما يخص مهامها التقليدية المتعلقة بالمصلحة العامة للدولة فإنها تقوم على مايلي:

-الحالة المدنية

-تنظيم الانتخابات

-تعميم القوانين و النظام

-الإحصاء لفائدة واجب الخدمة الوطنية.

-المصادقة على الوثائق

-السهر على الأمن و النظام و الهدوء على المستوى الإقليمي.

و يعتبر هنا رئيس البلدية أو الرئيس المجلس الشعبي البلدي كعون من أعوان الدولة ، بالنظر

إلى مستويات التي يضطلع بها و اعتبارها جماعة إقليمية أو مؤسسة إدارية محلية فان عليها

أن تسهر على مايلي :

-ضمان صيرورة الإدارة المحلية للمصالح و الخدمات المقدمة للمواطنين الساكنين في البلدية،

و مادام إن البلدية تملك الشخصية المعنوية و القانونية التي تخولها حق التصرف في تنظيمها

---

[1] الحاجي سيد أحمد ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة المرجع السابق ص48.

الداخلي و في علاقتها بالمؤسسات و التنظيمات الأخرى إلى حد ما ، فإنها تعتبر تنظيما

اجتماعيا مستقلا نسبيا ، يقوم بتحقيق الوظا 66 المهام التنظيمية التالية :[1]

-الإدارة المالية لمصالح البلدية كتنظيم و المصالح المواطنين.

-إدارة الأملاك البلدية المتحركة و غير المتحركة كالعقارات بمختلف أنواعها.

-التعمير و التهيئة العمرانية للمحيط و كل العمليات الاقتصادية.

-النشاطات التربوية و التعليمية و الاجتماعية و الثقافية

-تسيير الإمكانيات العامة من اجل توظيف أحسن للمشاريع الموكلة للبلدية .

**الإطار القانوني للبلدية في مجال حماية البيئة:** [2] إن الاعتراف للبلدية بالشخصية المعنوية

تجعل لها جميع الصلاحيات في اتخاذ القرارات النهائية في الشؤون المحلية لاسيما تلك المتعلقة بقضايا البيئة.

فهي تلعب دورا أساسيا في مجال الحفاظ على البيئة و حمايتها من أخطار التلوث و يتمثل هذا في مهمتين رئيسيتين ، فهي من جهة ممثلة للدولة باعتبارها سلطة تنفيذية تسهر على تنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيئة ، و على هذا فإن قانون البلدية ألزم رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار التنظيمات و القوانين اتخاذ جميع التدابير اللازمة من شأنها ضمان سلامة الأشخاص والأموال في الأماكن العمومية التي يمكن أن تتعرض لكوارث طبيعية ، أما في حالة الخطر الجسيم فإن البلدية تتدخل عن طريق المجلس الشعبي البلدي الذي يتخذ جميع الإجراءات اللازمة و تدابير الأمن حسب ظروف الحال ، و هذا في مجال حماية النظام العام و حماية البيئة بصفة خاصة،و على هذا فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي يتولى في سبيل هذا الشأن القيام بما يلي المحافظة على النظام العام و سلامة الأشخاص و الأموال.

-المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يتردد عليها الأشخاص.

-المعاقبة على كل مساس بالراحة العمومية و كل الأعمال المخلة بها.

---

[1] الحاجي سيد أحمد ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ،المرجع السابق ص64.

[2] سايج تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2014،ص81.

-القضاء على الحيوانات المؤذية و المضرة.

-اتخاذ الاحتياطات و التدابير الضرورية له <sup>67</sup> الأمراض المعدية و الوقاية منها.

-السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.

-السهر على احترام المقاييس و التعليمات في مجال التعمير.

فالببلدية تملك من الإمكانيات للعمل مع الجماهير و توعيته و ضبط كل الاعتداءات و المخالفات و ذلك بالطرق القانونية التي منحها لها المشرع بوضع حد للتجاوزات الماسة بالمحيط. فالببلدية في إطار المشروعية و تطبيقا لنصوص القانونية ، لها دور أساسي في حماية البيئة و تأمين سلامتها و تطويرها صحيا و اجتماعيا و هي المكلفة بتنظيف المدن و التخلص من مختلف الفضلات البشرية بالطرق العلمية الصحيحة ، كما تراقب المحلات التي تمارس نشاطات لها اتصال مباشر بالبيئة كالمحلات للمواد الغذائية إذ تفرض رقابتها على السلع المعروضة و على التجار للتطبيق الأمثل لقانون المستهلك و كما تفرض رقابتها على المحلات التي تمارس نشاطها في وسط صخب و ضوضاء مما قد يؤدي إلى تأثيرات نفسية و فيزيولوجية. و كما تلعب البلدية دورا رئيسيا في مراقبة المياه الصالحة للشرب و مدى مطابقتها للمقاييس العلمية و لها بحكم سلطتها العامة غلق المنشآت المنافية لهذه المقاييس.

اختصاصات البلدية في ميدان النظافة العمومية: إن البلدية ملزمة باتخاذ التدابير المتعلقة بالنظافة العمومية سواء تعلق منها بالنفايات الحضرية أو المياه القذرة أو مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، فهذه القضايا تعد من أهم المشاكل التي تتطلب استعمال أساليب الضبط الإداري الخاص بصيانة و حماية النظام العام لكونها لها آثار سيئة على صحة المواطن. أما بالنسبة للنفايات التي يتضايق منها المواطنون فإن المجلس الشعبي البلدي يتولى مسؤولية رفعها في حالة معرفة هوية المتسبب فيها فإنه تولى مسؤولية رفعها و هذا فضلا عن النفايات التي تفرزها المؤسسات الاستشفائية غير المتعفنة ، و النفايات الناجمة عن الطرق

العمومية. أما النفايات الصناعية فإن المجلس الشعبي البلدي ملزم بإعداد جرد لها بعد التصريح بالصناعات التي تقع في إقليمه ، لكن ما يجب التنويه إليه أن أصحاب المؤسسات الصناعية قد يتهربون من الالتزام بالتصريح خصوصا قبل صدور قانون المنشآت المصنفة الذي حدد بدقة شروط التصريح و الملف الواجب تطبيقه. وبالنسبة لقانون البلدية الصادر سنة 1990 و الذي جاء في ضمن التغييرات التي تبنتها 68 ستور سنة 1989 فقد كان أكثر تجاوبا مع

المعطيات البيئية الجديدة مقارنة مع قانون 1981، كما أعطى المشرع صلاحيات واسعة باعتبارها الضابطة الإدارية الرئيسية المتواجدة على المستوى المحلي من جهة، كما حاول هذا القانون الإجابة على المادة 02 من قانون حماية البيئة لسنة 1989 التي قضت بأن الحماية البيئية تعد مطلباً أساسياً للسياسة التنموية إلا أنه حاول تجسيد إشكالية هذه السياسة على المستوى المحلي وذلك ضمن ثلاث محاور التهيئة العمرانية و البيئة، العمران و البيئة النظافة النقاوة والبيئة، و عليه فإن البلدية تحقياً لهذه المهام ملزمة بإصدار القرارات في هذا المجال. إن تحقيق حماية البيئة كما أرادت السلطات العمومية، لا يمكن أن تقوم البلدية بدورها في مجال النفايات، بل يتعين على المواطن أن يلتزم بواجباته إذ يقع عليه واجب احترام النظام الذي وضعته البلدية في هذا الصدد، كأن يقوم بتجميع النفايات في المكان المخصص بها و وضعها في الأكياس المخصصة لها، ففي ظل هذه المشاكل التي تعاني منها البلدية يعد من ظلم تحميل البلدية وحدها لمسؤولية الأضرار المترتبة.

**صلاحيات البلدية في ميدان التهيئة و التعمير:** [1] إن المراحل التي مر بها التسيير العقاري في الجزائر هي التي تحدد لنا اختصاص البلدية في ميدان التهيئة و التعمير، ففي مرحلة السبعينات خضع تسيير هذا المجال إلى عملية احتكار و البلديات بكل التحولات العقارية في المناطق المعمرة و ذلك في إطار التشريع الذي صدر سنة 1974 حيث ضمت كل الأراضي إلى الاحتياطات العقارية للبلدية عن طريق أبسط مداولة للمجلس الشعبي البلدي و بناء على المخطط الأساسي التوجيهي، إلا أن هذا التطبيق في الواقع أثار عدة مشاكل من بينها: تبيد الأراضي، كثرة البناءات الفوضوية، انتشار البيوع العرفية. وتلاه بعد ذلك في بداية التسعينات صدور قانون التوجيه العقاري، الذي حاول وضع حد لهذه التجاوزات في ميدان التعامل العقاري، حيث قضى على احتكار البلديات لتلك الأراضي التابعة للخواص لصالح السوق العقارية الحرة و ذلك بإلغاء الصريح للقانون المنظم للاحتياطات العقارية لصالح البلديات، وبصدور آخر قانون يتعلق بمجال البناء و التعمير سنة 1990 الذي حدد بدقة الصلاحيات المخولة للبلدية في مجال حماية البيئة و ذلك من خلال وسائل قانونية التي تساهم البلدية في وضعها و بالتالي فقد جعل مقاييس قانونية تتعلق بإنتاج أراضي قابلة للبناء و التعمير.

[1] الحاجي سيد أحمد، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، المرجع السابق ص 64.

أما فيما يخص النفايات المنزلية و ما شابهها أصبح لزاما على كل حائز للنفايات استعمال نظام الفرز و الجمع و النقل الموضوع تحت تصرفه. من طرف البلدية التي ألزمها القانون بوضع مخطط بلدي لتسيير النفايات البلدية يتضمن على وجه الخصوص:

- جرد كمية النفايات المنزلية و ما شابهها و النفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية.  
- جرد و تحديد مواقع و منشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية.

**الفرع 2: الوسائل القانونية [1]** تعتبر أهم و أكثر الوسائل حماية للبيئة و انتشارا و قبول غالبية دول العالم، هذه الوسائل تحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان د ، باعتبار أن القانون يكفل حماية متميزة للبيئة. فنظام العقوبات مثلا يهدف إلى تفعيل الأهداف النوعية البيئية التي ترصدها السلطات العمومية فلقد أصبح من الواجب على المشرع الجزائري اتخاذ جميع الإجراءات واستعمال الوسائل القانونية التي من شأنها أن توفر حماية أكثر للبيئة من الانتهاكات الصارخة والأخطار المحدقة في حق هذه الأخيرة ، ولعل الاجتهادات المبذولة في هذا المجال لخير دليل على مدى الاهتمام الذي توليه الجزائر كدولة لهذا الجانب من خلال

القوانين ،النصوص التشريعية ،الأوامر دون أن ننسى المراسيم وهذا كله في إطار دستوري منذ تأسيس الدولة الجزائرية حيث تناول المشرع في العديد من المحطات البيئية كمحور هام وأساسي لا ينبغي تجاهله بجانب عدة قوانين أخرى مشتركة تضمنت حماية البيئة ، وتتمثل هذه الوسائل في :

أولا/نظام التراخيص: [1]إن التراخيص هو تصرف إداري انفرادي يعبر عن إرادة السلطة الإدارية في تنظيم نشاط معين و يخضع إجراء تسليم الرخصة لإجراء تحقيق.و عليه فإن التراخيص هو الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين و يدرج هذا النظام في إطار وسائل الضبط الإداري بصفة عامة .كما تستطيع الإدارة أن تفرض على حامل السلاح استصدار رخصة لذلك أو أن تفرض على من أراد الدخول منطقة معينة الحصول على إذن

---

[1] ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق اسكندرية

من جهة محددة و عادة ما يكون ذلك في الحالات الاستثنائية .و الرخصة الإدارية المسبقة عبارة عن قرار صادر عن السلطة العامة الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع كما يعتبر وسيلة الرقابة القبلية التي تمارسها الإدارة على نشاط موضوع الإذن و لهذا الأسلوب تطبيق واسع في مجال حماية البيئة نظرا للحماية التي تحققها الإدارة لعناصر البيئة في مكافحة الأضرار الناتجة عن التلوث. فالسلطة المختصة بإصداره هي السلطات المركزية و السلطات المحلية المتمثلة في رئيس البلدية أو الوالي .و لقد تضمن التشريع الجزائري الكثير من التطبيقات في هذا المجال و على غرار هذا سنقتصر على بعض منها و التي تعد أهم و الأكثر تطبيقا لنظام الترخيص على النحو التالي :

رخصة البناء وهي القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة قانونا، تمنح بمقتضاه الحق للشخص (طبيعيا أو معنويا) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعد قانون العمران ويمكن تحديد خصائص رخصة البناء في الآتي :

- تعتبر قرار إداري و هذا بالنظر إلى الجهات الإدارية التي تصدرها و المحددة قانونا في رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو الوزير المكلف بالتعمير كل في نطاق اختصاصه
- لها طابع تقريري (الإدارة هي التي تقبل أو ترفض حسب سلطتها التقديرية).
- هي من رخص الضبط و ذلك عن طريق الرقابة المسبقة على إنشاء عمليات البناء و يجب الحصول على رخصة البناء في حالة تشييد بنايات جديدة مهما كان استعمالها أو تغيير البناء الذي يمس الجدران الضخمة أو الواجهات أو هيكل البناية أو الزيادات في العلو فلا تقتصر رخصة البناء على إقامة البناءات الجديدة فحسب بل تشمل كل تغيير جوهري في المبنى.

**ثانيا/الحضر والنهي:** [1] هي وسيلة قانونية وقائية تلجأ إليها السلطات الإدارية من أجل ممارسة سلطات الضبط يتمثل في قرار إداري يرمي إلى منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة

[1]سايبح تركية ،حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، المرجع السابق ص118.

التي تنجم عن ممارستها. فالحظر صورة من صور القواعد الآمرة التي تقيد كل من الإدارة و الأشخاص الذين يزاولون نشاطات مضرّة بالبيئة . و الحظر تقوم الإدارة بتطبيقه عن طريق القرارات الإدارية و هذه الأخيرة من الأعمال الانفرادية شأنها شأن الترخيص الإداري تصدرها الإدارة لما لها من امتيازات السلطة العامة . و لكي يكون أسلوب الحظر قانونيا لابد أن يكون نهائيا و مطلقا و إلا كان تعسفا من جانب الإدارة قد يمس حقوق الأفراد و حرياتهم الأساسية فيصبح عملا غير مشروع مجرد اعتداء مادي أو عمل من أعمال الغصب كما يسميه فقهاء القانون الإداري و يتخذ الحظر صورتين هما:

**1- الحظر المطلق:** يجسد الحظر المطلق صورة واضحة للقواعد قانون البيئة الآمرة و يمكن القول أن الحظر المطلق يتمثل في منع الإتيان بأفعال معينة لما لها من آثار ضارة بالبيئة منعا تاما لا استثناء فيه و لا ترخيص بشأنه و إذا كان القانون المتعلق بحماية البيئة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لم يشتمل على تطبيقات كثيرة لهذا النوع من الحظر .

**تطبيقاته:** على اعتبار أن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة هو الشريعة العامة في مجال حماية البيئة فقد جاءت سلطات المنع متنوعة فيه حيث حظر داخل المكان المحمي كل عمل من شأنه أن يضر بالتنوع الطبيعي و البيولوجي. و بصفة عامة حظر كل عمل من شأنه أن يشوه طابع الجمالي المحمي و يتعلق هذا الحظر خصوصا بالصيد و الصيد البحري، الأنشطة الفلاحية، الغابية، الرعوية، الصناعية و إنجاز الأشغال استخراج المواد القابلة أو غير القابلة و استعمال المياه و تنقل المارة أينما كانت الوسيلة المستخدمة شرود الحيوانات الأليفة و التحليق فوق المجال المحمي.

**ثالثا/الإلزام:** [1] يعني هذا الإجراء الضبطي في مجال حماية البيئة إلزام الأفراد و المنشآت القيام بعمل إيجابي معين لمنع تلويث عناصر البيئة المختلفة أو لحمايتها أو إلزام من تسبب بخطئه في تلويث البيئة بإزالة آثار التلوث إن أمكن .و الإلزام عكس الحظر لأن هذا الأخير

---

[1]سايح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، المرجع السابق ص129.

جاء لمنع إتيان النشاط فهو إجراء سلبي في حين أن الإلزام هو ضرورة القيام بتصرف معين فهو إجراء إيجابي. إن النصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة ثرية بمثل هذه القواعد فالأوامر الملزمة للأفراد و الهيئات و المؤسسات هي وسيلة مناسبة لتحقيق أهداف قوانين حماية البيئة كالمحافظة على النظام العام هذا نظرا للطبيعة الإلزامية للقواعد القانونية البيئية .

و بالرجوع إلى القانون الأساسي و التشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة نجد عديد من الأمثلة التي تجسد أسلوب الإلزام و سنقف على بعض منها :ففي مجال حماية الجو من التلوث ألزمت المادة 46 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المتسببين في الانبعاثات الملوثة للجو اتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها كما ألزمت الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة لتقليص أو الكف من استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون و الملاحظ من هذه المادة أن المشرع أضاف إلزام الوحدات الصناعية. و في سبيل حماية الأرض و ما في باطنها أوجب القانون استعمال الأراضي وفقا لطابعها إما أراضي ذات طابع صناعي أو عمراني أو زارعي و أن يخضع استغلال مواردها الباطنية إلى المبادئ التي تحكم قانون البيئة كمبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية و مبدأ الوقائية و بالأخص مبدأ العقلانية الذي شدد عليه المشرع الجزائري.

**رابعا/الإبلاغ:** تعتبر هذه الوسيلة من أخف الجزاءات التي قد تتخذها الإدارة ضد المستغل، و هذا من خلال تنبيهه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي الإضرار بالبيئة .فالمقصود بالإعذار أو الإخطار كجزاء من الجزاءات الإدارية هو تنبيه الإدارة للمخالف على أنه في حالة عدم اتخاذ المعالجة الكافية التي تجعل النشاط مطابقا للشروط القانونية فإنه سيخضع للجزاء المنصوص عنه قانونا كما يعتبر الإعذار أو الإنذار أخف الجزاءات التي يمكن أن توقع

على من يخالف أحكام قانون حماية البيئة و عليه نقول أن الإخطار هو مقدمة من مقدمات الجزاء القانوني يحتوي على ضمانات مهمة للأفراد و هو أن ثمة بعض أنواع من

---

[1] سايح تركية ، حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء الإسكندرية ، الطبعة الأولى 2014،ص132.

الجزاءات لا يمكن إخضاع الأفراد إليها مباشرة و إنما لا بد من تسبيق تطبيق الجزاء بالإخطار ، و لقد تبنى المشرع الجزائري أسلوب الإخطار في قوانين حماية البيئة و أحسن مثال لهذا هو ما نجده في قانون البيئة في مادته 25 التي تنص على " يقوم الوالي [1] بإعداد مستغل المنشأة الغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة والتي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة و يحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار. حيث نجد أن المشرع الجزائري قد تطرق على الإعداز في المادة 56 من القانون 03-10 التي نصت على " في حال وقوع عطب أو حادث في المياه الخاضعة للقضاء الجزائري، لكل سفينة أو طائرة آلية أو قاعدة عائمة تنقل أو تعمل مواد ضارة أو خطيرة أو محروقات من شأنها أن تشكل خطرا كبيرا لا يمكن دفعه و من طبيعته إلحاق الضرر بالساحل أو المنافع المرتبطة به يعذر صاحب السفينة أو الطائرة أو الآلية أو القاعدة العائمة باتخاذ كل التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الأخطار. و في ذات السياق فإن إدارة الموارد المائية بالولاية تمنح مهلة لصاحب الترخيص برمي الإفرازات غير السامة في المياه العمومية إذا تبين من خلال التقارير المنجزة مخالفته لتعليمات قرار الرخصة حيث يتم تبليغه باتخاذ إجراءات تصحيحية ضرورية في أجل محدد و إذا لم يتم بما عليه خلال هذا الأجل تمنح له فرصة ثانية بإعداره مرة أخرى لاتخاذ الإجراءات اللازمة خلال أجل إضافي محدد . خلاصة القول نقول أن الإخطار كوسيلة من وسائل الجزاء الذي تلجأ إليه الإدارة كمرحلة أولى يتضمن خطورة المخالفة المرتكبة و جسامة الجزاء المترتب عنها في حالة عدم اتخاذ الإجراءات لإزالة المحال.

**خامسا/دراسة مدى التأثير:** [1] عرف المشرع الجزائري دراسة التأثير من خلال قانون المناجم على أساس أنه " وثيقة يتم إعدادها وفق الشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في حين اكتفى القانون 03-10 بتحديد مجالات تطبيق دراسة مدى التأثير إضافة إلى أنه استحدث نظام تقويمي آخر هو موجز التأثير الذي هو إجراء قبلي يهدف إلى تقويم آثار المشاريع و المنشآت المنعكسة على البيئة فهو شبيه

---

[1] الحاجي سيد أحمد ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة مستغانم ، 2014/2015، ص10.

بنظام دراسة التأثير كونه يعتبر وسيلة و أداة قانونية وضعها غير أن أوجه الاختلاف بينها  
المشروع بيد الإدارة لتمارس سلطات الضبطية في ميدان حماية البيئة يكمن في طبيعة الأشغال  
المتوقعة و درجة خطورة و تأثيرها على البيئة فالمشاريع الأقل خطورة تخضع لموجز التأثير و  
هي دراسة أقل صرامة من دراسة التأثير كما يبرز الاختلاف في إجراءات المصادقة حيث  
يخضع موجز التأثير لمصادقة الوالي[2] في حين تخضع دراسة التأثير لمصادقة الوزير المكلف  
بالبيئة .إن دراسة التأثير هي وثيقة يعدها المختصون من أجل الكشف عن التأثيرات السلبية  
المحتمل حدوثها على مستوى البيئة بسبب الأنشطة الضارة و تفاعلها مع المحيط و تقديم بدائل  
لتفادي هذه التأثيرات و تحقيق أغراض تكمن فيما يلي:

- تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته غير المباشرة للمشروع.
- تحديد و تقييم الآثار المباشرة أو في إطار المشروع المعني .
- التحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة .

#### مجموعة الرسوم المتعلقة بالحفاظ على البيئة :

إن مبدأ الجباية البيئية يرتكز إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضررا بيئي تلوثي  
هو من يدفع ضرائب أكثر، وذلك كعقوبة على الإضرار بالبيئة. وعليه كلما كانت الضرائب  
أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجياتهم الصناعية أو الإنتاجية  
المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة الملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة  
للبيئة.

و تتمثل مجملها ته الرسوم في : [2]

أ- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة.

ب- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرها.

[1] سايح تركية ،حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مكتبة الوفاء الإسكندرية ، الطبعة الأولى،2014،ص132.  
[2] الحاجي سيد أحمد ،دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،جامعة مستغانم  
،2014/2015،ص10.

ج- رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة  
د- رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج.

الرسوم التكميلية:

أ- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي

ب - الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذي المصدر الصناعي

1- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم:

المادة 66 من قانون المالية لسنة 2018.

الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني،  
والتي تتجم عن استعمالها زيوت مستعملة.

يحدد هذا الرسم ب : 18.750 دج للطن الواحد.

تخصص مداخل هذا الرسم كما يلي :

-34 % لفائدة صندوق البيئة والساحل.

-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات :

المادة 62 من قانون المالية لسنة 2018.

يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ب : 16.500 دج لكل طن مخزن من النفايات  
الصناعية الخاصة و/أو الخطرة.

يخصص حاصل هذا الرسم بنسبة 48 % لفائدة صندوق البيئة والساحل.

3- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات  
والعيادات الطبية :

المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002

المادة 63 من قانون المالية لسنة 2018 .يحدد هذا الرسم بسعر مرجعي ب : 30.000 دج  
للطن. ويُضبط الوزن المعني وفقا لقدرات العلاج وأنماطه في كل مؤسسة معنية أو عن طريق

[1] يوم تكويني لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية يناير 2018 (ولاية مستغانم) ،ص39.

قياس مباشر.يخصص حاصل هذا الرسم بنسبة 60 % لفائدة الصندوق للبيئة والساحل .  
بالإضافة إلى الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية و الرسم التكميلي على التلوث  
الجوي ذي المصدر الصناعي بناء على حجم أو الكمية المرفوضات والكمية المنبعثة عن  
النشاط التي تتجاوز حدود القيم.

تحدد هذه الرسوم بالرجوع إلى المعدل الأساسي السنوي المحدد عن طريق التنظيم[1].

#### أ-الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:

المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية  
التكميلي لسنة 2008 المعدلة بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 2018.  
ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي : 34 % لفائدة صندوق البيئة والساحل  
16 % لفائدة الصندوق الوطني للمياه.

#### ب-الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية  
التكميلي لسنة 2008، المعدلة بموجب المادة 64 من قانون المالية لسنة 2018.  
يخصص حاصل هذا الرسم بنسبة 50 % لفائدة الصندوق للبيئة والساحل .  
رسم التطهير (رفع القمامات المنزلية):

-القانون 12/80 المؤرخ في 1980/12/31 المتضمن قانون المالية 1981

-قانون المالية التكميلي 2015 المادة 21

-قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المواد من 263 إلى 267

#### مجموع الرسوم المتعلقة بالحفاظ على البيئة:

1- الرسوم على الأطر المطاطية الجديدة

قانون المالية لسنة 2006 المادة 60

قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المادة 46

[1] يوم تكويني لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية يناير 2018(ولاية مستغانم) ،ص40.

قانون المالية التكميلي لسنة 2017 المادة 12

2- الرسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم:

قانون المالية لسنة 2006 المادة 61

قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المادة 46

قانون المالية لسنة 2018 المادة 66

3- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية: [1]

قانون المالية لسنة 2002 المادة 203

قانون المالية التكميلي لسنة 2008

قانون المالية لسنة 2018 المادة 62

4- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأ أنشطة العلاج :

قانون المالية التكميلي لسنة 2008

قانون المالية لسنة 2018 المادة 63

---

[1] يوم تكويني لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية يناير 2018 (ولاية مستغانم) ،ص40.

لقد حاولنا في هذا الفصل من المذكرة أن نتطرق إلى بعض الجهود الدولية والوطنية لحماية البيئة ،حيث ركزنا على القانون الدولي للبيئة كدستور عالمي في هذا الشأن وكيف أن له دور كبير في تحقيق بعض التوازنات البيئية ، دون أن ننسى المنظمات الدولية بشقيها الحكومية والغير حكومية وسعيها الحثيث في كبح التجاوزات التي تمارسها كبريات الدول الصناعية في تعاملها مع البيئة واللامبالاة تجاه الأخطار المحدقة بكوننا.

أما فيما تعلق الجزائر فقد بينا واقع البيئة فيها وإشكالية الحفاظ عليها وماهية الإستراتيجية الوطنية التي تتجلى في الهيئات الإدارية الوصية والوسائل و الآليات القانونية التي تسمح بالحفاظ على البيئة وحمايتها من مختلف التهديدات التي تعترضها.

الخلاصة

إن الاهتمام الدولي و الوطني بموضوع حماية البيئة نابع أساسا من الأخطار والمشاكل التي أصبح الجميع عرضة لها، غير أن هذه الحماية لا تكتمل إلا إذا تضافرت الجهود مجتمعة سواء من السلطات العالمية أو المحلية أو المنظمات و الجمعيات المهتمة بحماية البيئة، حيث قامت هذه الأخيرة بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، و اتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما ساهمت برصد الاهتمام العام و السياسي بالقضايا البيئية و الإنمائية، و اكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية، من خلال جهودها و إنجازاتها ونشاطاتها الميدانية في النهوض بحماية البيئة و المحافظة عليها، شهرة و نفوذ كبيرين على الساحة الدولية، إذ أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول و المنظمات الدولية غير الحكومية، بل حتى من قبل الأفراد، و هذا من أجل الاستفادة من خبراتها المميزة في مجال حماية البيئة، فهذه المنظمات حلت محل الدول في العديد من المجالات و لاسيما المجال البيئي، و ذلك بفضل استراتيجياتها المختلفة، و الأجهزة المكونة لها و الخبرة العلمية والميدانية التي يتسم بها أعضاؤها و المنتسبين إليها .كما تزداد أهمية هذه المنظمات البيئية بشكل بارز بحكم دورها و بحكم كونها تشكل أحد المصادر الرئيسية و الأساسية التي تساهم في نشر الوعي البيئي لأعضاء المجتمع الدولي، هذا الوعي الذي يعد بمثابة خطوة هامة لحماية البيئة و الحفاظ عليها من خلال تكوين المجتمع الدولي و إكسابه سلوكيات إيجابية اتجاه البيئة. كل هذا يعود إلى الاعتراف الدولي المستمر بهذه المنظمات، بحيث أصبحت شريكا فعالا يحسب له ألف حساب في كبريات المؤتمرات و الإعلانات و ما ينجم عنها من اتفاقيات و معاهدات دولية تنظم و تحتوي مجمل المشكلات البيئية التي أضحت تؤرق العالم بأسره، وهنا نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد حرصت على تنفيذ هذه الاتفاقيات من قبل الدول المصادقة عليها، و هذا ما أسهم في تطوير القانون الدولي البيئي و ترقيته، بل الأكثر من ذلك أخذت بعين الاعتبار ضرورة الالتزام باحترام هذا القانون في ظل الحروب والنزاعات الدولية. و بناء على ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الوقوف على مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية في المجتمع الدولي، و كذا من خلال

الجهود المبذولة من قبل هذه المنظمات بغية مواجهة تدهور البيئة على المستويين المحلي و العالمي و العمل على درء مشاكل البيئة و تبيان انعكاساتها.

نتيجة لما سبق وكحصيلة جزئية نستنتج أن موضوع البيئة والتلوث البيئي هو هاجس عالمي قد تعدى وتجاوز الحدود والأقاليم، وبالنظر إلى الجهود الرامية إلى خلق توازن بيئي خاصة في ظل التطورات الراهنة وانعكاساتها على الكائنات الحية التي تعيش على هذا الكوكب، غير أن بعض الدول الكبرى خاصة الصناعية منها وبالرغم من نسبة التلوث التي تتسبب فيها غير أنها لم تبدي رغبتها ونيتها الحسنة في التعاون لأجل الحد من ظاهرة التلوث، من أجل هذا كله ارتأينا توجيه بعض التوصيات عليها تلقى صدى لدى البعض وبالتالي نشارك ولو ببعض المساهمات الفعالة التي تحسب لنا في المحافظة على البيئة وذلك من خلال:

\*توفير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية و الفواعل الدولية الأخرى، وهذا عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق جهود المتخذة في مجال حماية البيئة، و كذلك تنسيق \*العمل بين جهود المنظمات الدولية غير الحكومية منها، و الإقليمية وكذا المنظمات المحلية، و هذا من خلال عقد المؤتمرات و اللقاءات و التشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد الكوكب الحي.

\*تقديم الدعم و الاهتمام بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها الهامة في مجال حماية البيئة.

\*وجوب تقرير مبدأ إعفاء الشركات و المنشآت التي تحافظ على البيئة من بعض الضرائب لتحفيزها على إدراج بعض الأهداف البيئية في جميع مخططاتها الاستثمارية المستقبلية، بالمقابل ضرورة إقرار مبدأ الضرائب التصاعدية على الشركات و المنشآت ذات السلوكات الماسة بالبيئة.

\*توفير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية و الفواعل الدولية الأخرى، وهذا عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق جهود المتخذة في مجال حماية البيئة، و كذلك تنسيق العمل بين جهود المنظمات الدولية غير الحكومية منها، و الإقليمية وكذا المنظمات

المحلية، و هذا من خلال عقد المؤتمرات و اللقاءات و التشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد الكوكب الحي.

\*تقديم الدعم و الاهتمام بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها الهامة في مجال حماية البيئة

\*وجوب تقرير مبدأ إعفاء الشركات و المنشآت التي تحافظ على البيئة من بعض الضرائب لتحفيزها على إدراج بعض الأهداف البيئية في جميع مخططاتها الاستثمارية المستقبلية، بالمقابل ضرورة إقرار مبدأ الضرائب التصاعدية على الشركات و المنشآت ذات السلوكات الماسة بالبيئة.

\*نشر الوعي البيئي من قبل الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية أن لدى عامة الناس عن طريق المناهج الدراسية في المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وجرائد ووسائل تواصل اجتماعي وغيرها، وتأسيس جمعيات حماية البيئة.

\*إصدار التراخيص والتصاريح البيئية التي تعطي الحق في إيقاف المواد المنبعثة التي تتسبب في التلوث البيئي، وإلزام الجهات المعنية على الالتزام بهذا، سيساعد هذا في الحفاظ على البيئة والحد من التلوث.

\*فرض الضرائب البيئية فهي تساعد في الحدّ من انتشار التلوث البيئي، وفرض غرامات مادية على المصانع والمؤسسات التي لا تلتزم بالقوانين المتعلقة بالبيئة، وإعطاء حوافز مالية ومعونات لكل المصانع التي تسعى للتصرف وفق الأهداف البيئية.

\*أما على الصعيد الشخصي يجب المحافظ على البيئة المحيطة بنا، وعدم رمي الأوساخ في الشارع، وفي المياه العذبة، والبحار، والحرص على وضع القمامة في المكان المخصص لها تفادياً لانتشار الأمراض.

\*الاعتماد على الدرجات الهوائية بشكل أساسي فهي صديقة للبيئة، والحد قدر الإمكان من استخدام السيارات، ووسائل النقل، حيث تتسبب عوادم السيارات في زيادة نسبة التلوث.

\*تطبيق نظام إعادة تدوير الفضلات مثل الزجاج، والبلاستيك، والألمنيوم، والورق، فبدلاً من رميها في سلة المهملات يمكن استخدامها في أمور مفيدة، سيحد هذا من تلوث الهواء نتيجة حرق هذه المنتجات.

\*وضع الدولة مجموعة من الضوابط لآلية تصريف مخلفات المصانع، وإلزامها بوضع المصافي للحد من التلوث البيئي، ومنعهم من رمي المخلفات في المياه العذبة والبحار والأنهار.

\*التشجيع على التشجير، وزراعة الأشجار في المناطق السكنية، وداخل المدن، وإعادة استصلاح الأراضي القاحلة، حيث تعمل الأشجار على امتصاص ثاني أكسيد الكربون الذي يعد من غازات الاحتباس الحراري.

للإشارة فإن هذه التوصيات تبقى مجرد آراء ندعو إلى محاولة الأخذ بها وتطبيق ما يمكن تطبيقه على أرض الواقع من أجل العيش في بيئة نظيفة ونقية وحفاظاً منا على كوكبنا والحد من الاستغلال اللاعقلاني للمصادر الطاقوية وتغليب المصلحة العامة العالمية على المصالح الشخصية الوطنية شعارنا في ذلك" من أجل عالم نظيف وبيئة سليمة".

# قائمة المصادر و المراجع:

## ا.المصادر:

\* القرآن الكريم.

\* الحديث النبوي الشريف "عبد الله بن حمود الفريح.مسئلة من إبهاج المسلم بشرح صحيح مسلم(كتاب الطهارة)WWW.denana.com"

### أ-الكتب:

- 1- د.حمدي عطية مصطفى عامر- حماية البيئة في النظام القانوني الوضعي والإسلامي،دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
- 2- سايح تركية-حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري،مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية،الطبعة الأولى2014.
- 3- د. أحمد لكلل- دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، ،دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر ،2014.
- 4- محمد مرسي محمد مرسي- الإسلام و البيئة ،دار الجامد للنشر و التوزيع عمان الأردن.
- 5- د. رياض صالح أبو العطا- حماية البيئة في ظل القانون الدولي ، دار الجامعة الجديدة.
- 6- د. ماجد راغب الحلو- قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ،دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق إسكندرية.
- 7- أ.ميلود موسعي- المنظمات الحكومية ودورها في حماية البيئة ،دار الخلدونية القبة القديمة الجزائر الطبعة 2017.
- 8- د. عبد المجيد رمضان- حماية البيئة في الجزائر، دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني ، دار مجدلاوي.
- 9- د. حسن أحمد الشافعي- قانون حماية البيئة ، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية،الطبعة الأولى 2013.

### ب-الرسائل والمذكرات:

- 1- الحاجي سيد أحمد- دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،جامعة مستغانم ،2014/2015.
- 2- مواليد صليحة- دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،جامعة مستغانم ،2015-2016.

- 3- غنية ابرير - دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية. دراسة حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة. 2010/2009.
- 4- بوزيدي بوعلام - الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2018/2017.
- 5- بن صديق فاطمة - الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري - مذكرة تخرج الماستر تخصص قانون عام معمق الملحقة الجامعية مغنية قسم الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2018/2017.
- 6- براكني بن عبد الله - مبدأ الحيطة في القانون الدولي للبيئة - مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام معمق جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة 2017/2015.

### ج- الأيام الدراسية:

- 1- يوم تكويني لفائدة رؤساء المجالس الشعبية البلدية يناير 2018 (ولاية مستغانم).

## II. المراجع:

### أ- الأنترنت:

- 1- موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. دراسة واقع البيئة في الجزائر 29 مارس 2016.

### ب- المجلات:

- 1- رادف لقمان - جهود الجزائر في مواجهة مشكلات البيئة - مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة عمار تليجي الأغواط الجزائر العدد 29/ جوان 2017.

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر
01	المقدمة
05	الفصل الأول: ماهية البيئة والتلوث البيئي
06	المبحث الأول: مفهوم البيئة
06	المطلب الأول: تعريف البيئة
06	الفرع الأول: التعريف اللغوي، الإسلامي و الاصطلاحي
08	الفرع الثاني: التعريف القانوني
10	المطلب الثاني: مكونات وأنواع البيئة
10	الفرع الأول: عناصر البيئة
13	الفرع الثاني: الأنواع البيئية
14	المبحث الثاني: التلوث البيئي
14	المطلب الأول: التلوث البيئي وأنواعه
14	الفرع الأول: تعريف التلوث البيئي
15	الفرع الثاني: أنماط التلوث البيئي
20	المطلب الثاني: مصادر ومخاطر التلوث البيئي
20	الفرع الأول: المصادر
24	الفرع الثاني: المخاطر
27	خاتمة الفصل الأول:
28	الفصل الثاني: المجهودات الدولية والوطنية لأجل حماية البيئة

29	المبحث الأول: حماية البيئة على المستوى الدولي
29	المطلب الأول: من خلال القانون الدولي لحماية البيئة
29	الفرع الأول: التعريف والمبادئ
32	الفرع الثاني: الخصائص والمصادر
37	المطلب الثاني: من خلال دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية
37	الفرع الأول: الماهية مع ذكر بعض النماذج
	الفرع الثاني: فعالية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية
47	في مجال حماية البيئة
	المبحث الثاني: حماية البيئة على المستوى الوطني أو السياسة الوطنية
50	للبيئة
51	المطلب الأول: إشكالية البيئة في الجزائر
51	الفرع الأول: واقع البيئة في الجزائر
56	الفرع الثاني: السياسة العامة للبيئة في الجزائر
57	المطلب الثاني: آليات حماية البيئة في الجزائر
57	الفرع الأول: الحماية الإدارية والهيئات الإدارية المكلفة بها
69	الفرع الثاني: الأساليب والوسائل القانونية
78	خاتمة الفصل الثاني:
79	الخاتمة:
83	قائمة المصادر والمراجع:
85	الفهرس:
88	ملخص المذكرة:

## ملخص المذكرة

لقد حاولنا في هذه المذكرة المدرجة تحت عنوان "إستراتيجيات حماية البيئة من منظور دولي ووطني" أن نبرز أهم المحطات المتعلقة بحماية البيئة . حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية البيئة وكذا التلوث البيئي وكيف أن لهذا الأخير مصادر ومآلات وحتى آثار سلبية على مختلف الكائنات الحية. أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للمجهودات الدولية من خلال القانون الدولي للبيئة بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومدى فاعليتها في هذا المجال ، ثم عرجنا على إشكالية البيئة في الجزائر محاولين التطرق إلى واقع البيئة في الجزائر والسياسة الوطنية المنتهجة في ذلك مرورا بأهم الهيئات الإدارية المخولة ، بالإضافة إلى التركيز على أهم الوسائل والأساليب القانونية المتبعة . لنخلص في النهاية إلى إسداء وطرح بعض التوصيات عليها تلقى صدا والتي من شأنها التخفيف من حدة التلوث والانتهاكات الصارخة في حق البيئة .

الكلمات المفتاحية:1/الإستراتيجيات 2/ البيئية3/التلوث البيئي

4/القانون الدولي للبيئة5/المنظمات الحكومية وغير الحكومية

6/إشكالية البيئة في الجزائر